النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⵉⵜ ⴰⵜⴰⵎⴰⵙⵙⵉⵔⴰⵟⵉ

■ العدد : 539 ■ من 18 الى 24 يناير 2024

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

ضيف العدد 15

عبد الله الحريف

سنوات الرصاص وما رافقها من جرائم سياسية واقتصادية وثقافية ليست، كما قد يظن البعض، وراءنا، بل هي، ربما، أمامنا

اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي في دورة شهيدات وشهداء الشعب الفلسطيني

03 04

الاعتقال السياسي والاختفاء القسري
التاريخ والراهن وحدود الإنصاف والمصالحة

الدفاع عن المدرسة العمومية: معركة طبقية

06

كلمة العدد:

حراك التعليم واقع وآفاق

عاشت شغيلة التعليم ببلادنا اقوي فترة من النضالات التي عرفتها البلاد طوال العقود الماضية. وشكلت محطتي 5 أكتوبر 2023 و7 نونبر من نفس السنة اكبر محطات هذه النضالات إذ عرفت هذين المسيرتين حضورا كثيفا شبيها بما عرفته مسيرات ومظاهرات حركة 20 فبراير المجيدة. لقد توحدت شغيلة التعليم رغم التمزيق النقابية والتشتت السياسي وتضارب المواقف والمواقع للقوى الفاعلة في الساحة السياسية. لقد غلب طابع الوحدة الميدانية وتوحدت المطالب في ملف مطلبي شاركت فيه التعبيرات النقابية والتنسيقية. كان هذا أول انتصار تحققه شغيلة التعليم والذي تكسرت على صخرته جميع مناورات الدولة وأجهزتها بما فيه الوزارة الوصية وانتقلت التناقضات إلى صفوف الحكومة والفاعلين المكلفين بالملف.

انتبهت الدولة إلى المستجد في ساحة التعليم وهو تحول هذه الحركة النضالية إلى بداية حراك لشغيلة التعليم. وهذه الدينامية النضالية أصبحت مفتوحة على جميع الاحتمالات بما فيها الانتقال إلى حراك شعبي لو توفرت له الشروط الموضوعية والذاتية. وامام الاصرار على مواصلة النضال ورفع وثيرته اضطرت الحكومة على قبول الجلوس على مائدة الحوار مع الاطراف الرئيسية في الحراك والإعلان عن قبول التفاعل مع العديد من مطالب الملف المطلبي للحراك. فكانت المرحلة الجديدة من النضال تستوجب الاعداد الجيد لخوضها وهو الامر الذي اظهر حقيقة الخلل في قيادة الحراك وهشاشة القيادة التي وحدها الشارع برفع الشعارات وفرقها التعبير على الملف المطلبي وتنظيم الصفوف لانتزاع اكبر قدر من المطالب. فكانت هذه الثغرة التي تسربت منها مناورات واحابيل العدو الطبقي ليزيد من تشتيت الصفوف واضعاف جبهة المحاورين.

annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير - عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 /104

السحب: Anteprima

اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي في دورة شهيدات وشهداء الشعب الفلسطيني

عقدت اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي دورتها السادسة يوم الأحد 14 يناير 2024 بالمقر المركزي بالرباط «دورة شهيدات وشهداء الشعب الفلسطيني»، تدارست خلالها اهم سمات الاوضاع العامة بالمنطقة ووطنيا. وبعد الوقوف دقيقة صمت اجلالا لأرواح شهداء فلسطين وشهداء التحرر، تقدم الأمين العام للحزب الرفيق جمال براجع باسم المكتب السياسي بقراءة التقرير السياسي الذي نقدم هنا الجزء الأول منه:

الجزء الأول من التقرير السياسي المقدم للجنة المركزية

السياق العام:

-لا زالت أزمة الرأسمالية مستمرة في التفاقم-وهي مرشحة للتفاقم أكثر مع تداعيات العدوان الصهيوني الامبريالي على الشعب الفلسطيني وخاصة على التجارة والملاحة الدوليتين في البحر الأحمر- رغم كل الإجراءات التي تتخذها الدول الرأسمالية لمعالجتها والتخفيف منها والتي في غالبها إجراءات اقتصادية واجتماعية تقشفية تمس أساسا مكتسبات الطبقة العاملة والطبقات المتوسطة، بالإضافة الى تكثيف استغلال ثروات الشعوب في بلدان المحيط وعلى الخصوص في قارة افريقيا التي تعرف شعوبها نهضة هامة للتحرر من الهيمنة الامبريالية وخاصة الفرنسية.

ولمواجهة هذه الازمة تلجأ الرأسمالية، كعادتها، إلى تكثيف استغلال ثروات الشعوب الطبقة العاملة والإجهاز على مكتسباتها التاريخية عبر تكريس السياسات النيوليبرالية المتوحشة، هذا بالإضافة إلى تقوية التوجهات والسياسات اليمينية المتطرفة في دور المركز الرأسمالي في أوربا وامريكا الشمالية التي يبدو تأثيرها واضحا في سياسات تلك الدول وعلى الخصوص ضد المهاجرين والأقليات الذين يتعرضون للاضطهاد ولكافة أشكال العنصرية كأكباش فداء للتغطية عن طبيعة الأزمة وأسبابها الحقيقية. (تمرير قانون الهجرة العنصري بفرنسا مؤخرا). ومن مظاهرها أيضا استمرار تنامي النزعة العسكرية للإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في العالم. فبعد التسبب في عدة حروب مدمرة لدول وشعوب في الشرق الأوسط وافريقيا (العراق-أفغانستان-سوريا-اليمن-ليبيا-السودان) وأوكرانيا، ها هي تشرف وتخطط وتوفر كافة أشكال الدعم السياسي والديبلوماسي والعسكري والاقتصادي للكيان الصهيوني في حرب الإبادة الجماعية المروعة ضد الشعب الفلسطيني والتي لم يشهد لها التاريخ مثيلا حتى في أعتى الأنظمة الفاشية. والهدف طبعا وهو حماية «إسرائيل» أداتها وقاعدتها الأساسية لاستمرار فرض هيمنتها على المنطقة للتحكم في استغلال مواردها النفطية وموقعها الاستراتيجي في المواصلات الدولية وفرض خضوع دول وشعوب المنطقة وإدامة كل مقومات التخلف والاستبداد والتجزئة لمنع تلك الشعوب من تقرير مصيرها. ومن جهة أخرى الانتقام الشديد من المقاومة الفلسطينية التي ألحقت بالكيان الصهيوني هزيمة قاسية وصادمة في ملحمة «طوفان الأقصى» في 7 أكتوبر وما تلاها من ملاحم بطولية للمقاومة في مواجهة العدوان الصهيوني على قطاع غزة والضفة الغربية وتكبيده خسائر بشرية وعسكرية ضخمة غير مسبوقة هزت أركانه وفندت روايته حول « الجيش الذي لا يقهر» و«واحة الديمقراطية « في المنطقة. إنها هزيمة استراتيجية لهذا الكيان ولداعميه الإمبرياليين على كافة المستويات. لقد أسقطت المقاومة المشروع الامبريالي الصهيوني الرجعي لتصفية القضية الفلسطينية وفق «صفقة القرن» واتفاقات ابراهام»، واعادت القضية لمكانها الطبيعي، ضمن أولويات القضايا الدولية كقضية تحرر وطني، لا يمكن أن يستتب الأمن والسلم في العالم بدون إيجاد حل عادل لها. كما أحدثت، ولأول مرة، تحولا نوعيا جارفا في الرأي العام الأوربي والامريكي الذي أصبح جزء كبير منه يتعاطف ويؤيد الشعب الفلسطيني، وهو ما يبرزه خروج مظاهرات بعشرات الملايين في جميع أنحاء العالم تطالب بوقف الحرب الاجرامية الصهيونية الإمبريالية واغلاق السفارات «الإسرائيلية» ببلدانها. إنها لحظة تحول تاريخية ستساهم في توفير شروط أفضل للشعوب في النضال للتحرر من التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي مما يفرض على القوى الثورية والتقدمية والوطنية المناضلة عبر العالم للعمل على التكتل والتنسيق لبناء جبهة عالمية ضد الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

-وفي بلادنا، وفي ارتباط بما سبق أعلاه، فإن النظام المخزني مازال مصرا على المضي في سياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني ضدا على مواقف وإرادة الشعب المغربي الذي خرج بمئات الالاف في مختلف مناطق المغرب لإدانة الحرب الاجرامية الصهيونية على الشعب الفلسطيني والمطالبة بإسقاط التطبيع، خاضعا لسياسات أسياده الإمبرياليين وقرارات واملاءات المؤسسات المالية الامبريالية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي المكرسة للسياسات النيوليبرالية المتوحشة، ومستمرا في الهجوم على مكتسبات الشعب المغربي و تكريس دعائم الاستبداد وذلك من خلال:

- على المستوى السياسي:

تدعيم الحكم الفردي المطلق من خلال المزيد مظاهر التحكم والاستبداد وإغلاق الحقل السياسي برفض أية تعددية سياسية حقيقية خارج مشاريعه السياسية مع تعميم آليات التحكم في السلطة والقمع السياسي للمعارضين وتوظيف الإدارة في القهر

والتركيع مع تشجيع الانتهازية وإفساد النخب وادماجها ضمن منظومته المخزنية واستغلال الدين لتكريس مظاهر القداسة والتخلف ومحاربة مظاهر التنوير والعقلانية والتحرر.

-على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

-استمرار الركود الاقتصادي والتضخم مما سيعمق الازمة الاقتصادية والاجتماعية وخاصة مع الجفاف وتداعيات زلزال 7 شتنبر.

-تفاقم وتيرة اقتصاد الريع والاحتكار والرشوة وتركيز الثروة في يد المافيا المخزنية الحاكمة التي تستغل السلطة السياسية لإقصاء المنافسين، وإطلاق يد الرأسماليين المحليين والأجانب، ومنهم الصهاينة والخليجيين، للاستيلاء على القطاعات الإنتاجية والخدمية من تعليم وصحة وغيرها والأراضي الجماعية والفلاحية التي يتم انتزاعها من الفلاحين المغاربة.

-إذعان النظام لتوصيات وتوجيهات المؤسسات المالية الامبريالية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالاستمرار في تطبيق السياسات النيوليبرالية والتقشفية القاسية وهذا ما يتضمنه قانون مالية سنة 2024 (المزيد من الخوصصة- الغاء صندوق الدعم وتحرير أسعار غاز البوطان والسكر والدقيق المدعم والماء والكهرباء والنقل والزيادة في الضرائب والرسوم...) والحرص على تمرير قوانين وأنظمة تراجعية في عدة قطاعات عمومية تلغي التوظيف وتكرس العمل بالعقدة وبالتالي تسييد الهشاشة. كل هذا مقابل الحصول على قروض جديدة يذهب معظمها لتسديد الديون السابقة وفوائدها وليس للاستثمار مما يكرس المديونية والتبعية وتحلل الدولة من مسؤولياتها الاجتماعية والاقتصادية تجاه الشعب في ظل اقتصاد هش وأزمة اقتصادية واجتماعية خانقة مرشحة للتفاقم أكثر مع استمرار ظاهرة الجفاف وتداعيات زلزال 7 شتنبر. وما المشاريع والشعارات المخزنية حول «الدولة الاجتماعية» و«النموذج التنموي الجديد» و «التنمية القروية» و« الدعم المباشر» سوى مشاريع فاشلة وشعارات مضللة الهدف منها التغطية عن مسؤوليتها عن الأزمة وامتصاص الضغط الشعبي وخلق جيش من «المتسولين» المرتبطين في حياتهم بما تمنحه لهم هذه الدولة من فتات لا يسمن ولا يغني عن جوع.

- في ظل هذه الازمة الموضوعية يشتد الصراع بين قطبي التناقض الرئيسي: بين الكتلة الطبقية السائدة ونظامها السياسي القائم ومعهم أسيادهم الإمبرياليون من جهة، والطبقة العاملة وحلفاؤها من الطبقات الشعبية من جهة أخرى، وهو يشهد، بفعل تنامي الأزمة، تطورات تكون قوية تارة وضعيفة تارة أخرى. ويتجلى هذا الصراع بشكل بارز حاليا في قطاع التعليم الذي يعرف حراكا قويا منذ بداية شهر أكتوبر الماضي يؤشر على تحول هام في النضال الشعبي ضد سياسة النظام تجب قراءته بتمعن لاستخلاص دروسه والاستفادة منها في بناء التنظيمات المستقلة للجماهير وتطوير النضال الشعبي الوحدوي الميداني.

-فبالنسبة للنظام فما يزال قادرا على ضبط التناقضات وسط قطب الكتلة الطبقية السائدة والتخفيف منها بواسطة فسح المجال لأوساطها للاستثمار في افريقيا وتخفيف الضغط الضريبي عنها. لكن هذا الضبط يبقى مهددا بفعل تذمر الفئات المتضررة من اقتصاد الريع والاحتكار الذي تمارسه الفئات المهيمنة وسط الكتلة الطبقية السائدة وعلى رأسها الملكية، وهو ما تعبر عنه برفع شعار «الفصل بين السلطة والثروة». وهو شعار لا يعبر عن الطموح الشعبي للتحرر من هيمنة الإمبريالية والكتلة الطبقية السائدة والمخزن.

لكنه يمكن أن يكون شعارا تكتيكيا هدفه تأجيج التناقضات لخلق جبهة واسعة ضد المافيا المخزنية.

-أما بالنسبة لقطب الطبقة العاملة وحلفاؤها الطبيعيين، فإننا لن نجانب الصواب إذا تحدثنا عن هشاشة العلاقات الموجودة بين مكوناته. ومرد هذه الهشاشة هي غياب فرز

وتشكيل التعبيرات السياسية لهذه المكونات. فإذا كانت خطوة تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة التي أقدم عليها حزب النهج الديمقراطي العمالي تهدف إلى تنظيم وقيادة الطبقة العاملة وحلفاءها، فان بقية مكونات هذا القطب لم تصل بعد إلى النضج السياسي والطبقي حتى نرى ميلاد التعبيرات السياسية الطبقية للبرجوازية الصغيرة والبرجوازية المتوسطة. فمشروع «الحزب الاشتراكي الكبير» وصل إلى الباب المسدود، وطغيان الانتظارية ونهج سياسة التوافق من طرف حزبي فيدرالية اليسار الديمقراطي والاشتراكي الموحد يعرقل تشكل وتقوية آليات العمل الجبهوي والنضال اليساري والديمقراطي الوحدوي، ويعمق فقدان الشعب الثقة في اليسار ويساهم بالتالي في المزيد من إضعافه.

- ونتيجة لذلك تظل موازين القوى مختلة لصالح القطب الطبقي المسيطر مما يشجع النظام القائم على تشديد مقاربته الأمنية وتغوله القمعي البوليسي وهجومه على مكتسبات الشعب المغربي من خلال تمرير مشاريعه الطبقية (قانون مالية تقشفي- ضرب صندوق المقاصة-قانون الاستيلاء على أراضي الجموع-مشروع اصلاح التقاعد- النظام الأساسي لموظفي قطاع التعليم- قانون احداث الشركات الجهوية لتدبير الماء والكهرباء والتطهير السائل-مشروع مدونة الاسرة...)، ومواصلة سياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني.

-وفي المقابل تواجه هذه المخططات الطبقية مقاومة شعبية وعمالية هامة:

-نضالات عماليةمن اجل الزيادة في الأجور أو ضد الطرد الجماعي أو الفردي من العمل، أو من اجل الحق في العمل النقابي؛ وهناك معارك طويلة النفس، منها من استطاع انتزاع بعض المكاسب، ومنها من عجز عن ذلك. تبقى السمة العامة هي هشاشة هذه الحركة، وتشتت صفوفها، وغياب التضامن العمالي الواعي والمنظم، بسبب هامشية العمل النقابي، والدور التخريبي الذي تقوم به القيادات البيروقراطية النقابية المتنفذة.

-قيام حركات شعبية في المناطق المهمشة من اجل الحق في الأرض والماء والخدمات الاجتماعية وفك العزلة ...، وضد غياب البنية التحتية أو السكن اللائق كما يحدث في مناطق الزلزال وسوس وفكيك...

-قيام حراك جماهيري غير مسبوق في قطاع التعليم جسد نموذجا للنضال الوحدوي الميداني من اجل المدرسة العمومية ونظام أساسي عادل ومنصف، مكن من انتزاع مكتسبات مهمة، في ظل اختلال موازين القوى، يجب تثمينها ومع التأكيد على استمرار النضال من أجل انتزاع باقي المطالب والدفاع عن المدرسة العمومية ضد السياسة الطبقية التي تستهدفها.

-نهوض شعبي مهم جدا لمناصرة الشعب الفلسطيني، وكانت مناسبة مواتية لاسترجاع الحق في التظاهر وبزخم شعبي فرض تراجع الأجهزة القمعية.

-بداية نهوض طلابي في بعض المواقع الجامعية (فاس، تازة ...) وتحقيقها لبعض المكتسبات، بالموازاة تحرك نضالي للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين في العديد من الفروع.

بيان اللجنة المركزية حزب النهج الديمقراطي العمالي

حزب النهج الديمقراطي العمالي:

– يدعو إلى النضال الوحدوي لدعم وحشد التضامن الشعبي للنضالات الشعبية والعمالية.

– يحيي تضامن الشعوب في العالم مع مقاومة الشعب الفلسطيني ضد الكيان الصهيوني العنصري النازي.

– يشيد بقرار دولة جنوب إفريقيا مقاضاة الكيان الصهيوني المجرم أمام محكمة العدل الدولية.

اجتمعت اللجنة المركزية للنهج الديمقراطي العمالي يوم الاحد 14يناير2024 بالمقر المركزي بالرباط في دورتها السادسة دورة شهيدات وشهداء الشعب الفلسطيني، تحت شعار « لكل معركة عمالية وشعبية صداها في نضال حزبنا لحشد التضامن الشعبي»
وبعد مناقشة التقريرين السياسي والمالي وخطة العمل والمصادقة عليها ، وكذا أبرز مستجدات الأوضاع العامة على الصعيد الدولي و الجهوي و المحلي فإن اللجنة المركزية تسجل ما يلي :

على الصعيد الدولي :

+ يتميز الوضع الدولي الراهن باحتداد التناقضات بين المجموعة الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الدول المناهضة للغطرسة ومع الشعوب التواقة للحرية والعدالة والمساواة والعيش الكريم.
+ تصعيد الامبريالية الأمريكية لهجمتها السياسية والعسكرية وتأجيج الصراعات والحروب في مختلف مناطق العالم، والسعي لحل أزمتها البنيوية على حساب الطبقة العاملة في المركز وعبر تكثيف استغلال ثروات الشعوب والاستيلاء على الأراضي وتدمير البيئة في بلدان المحيط وعلى الخصوص في قارة أفريقيا التي تعرف شعوبها نهضة هامة للتحرر من الهيمنة الامبريالية وخاصة الفرنسية.

على المستوى الجهوي:

+ لقد أسقطت المقاومة المشروع الإمبريالي الصهيوني الرجعي المندرج ضمن ما يسمى ب «صفقة القرن» واتفاقات ابراهام»، وأعادت القضية الفلسطينية لمكانها الطبيعي، ضمن أولويات القضايا الدولية كقضية تحرر وطني، لا يمكن أن يستتب الأمن والسلم في العالم بدون إيجاد حل عادل لها. + استمرار حرب الإبادة الجماعية التي يشنها الكيان الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني بدعم ومشاركة من القوى الإمبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل عجز المنتظم الدولي وصمت وتواطؤ الأنظمة العربية المطبعة.
+ إغراق السودان في الإقتتال الداخلي بين أجنحة الثورة المضادة في الجيش وميليشيات التدخل السريع من أجل إقبار وإجهاض الثورة السودانية المجيدة.
+ رفض شعوب المنطقة للعدوان الصهيوني ولكل أشكال التطبيع ودعمها ومساندتها ل»طوفان الأقصى» باعتباره انطلاقة متجددة للكفاح التحرري للشعب الفلسطيني. بالإضافة إلى التحول الكبير في الرأي العام العالمي لصالح القضية الفلسطينية وخاصة في أوربا وأمريكا الشمالية.

على الصعيد الوطني:

لا زال النظام المخزني يصر على تعميق سياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني ضدا على مواقف وإرادة الشعب المغربي الذي خرج بمئات الآلاف في مختلف مناطق المغرب لإدانة الحرب الإجرامية الصهيونية على الشعب الفلسطيني والمطالبة بإسقاط التطبيع. كما أن هذا النظام مستمر في تطبيق قرارات وإملاءات المؤسسات المالية المكرسة للسياسات النيوليبرالية المتوحشة، ومستمر في الهجوم على مكتسبات الشعب المغربي و تكريس دعائم الاستبداد وذلك من خلال:
– تدعيم الحكم الفردي المطلق من خلال تعميم آليات التحكم في السلطة والقمع السياسي للمعارضين وتوظيف الإدارة في القهر والتركيع مع تشجيع الانتهازية وأفساد النخب وإدماجها ضمن منظومته المخزنية واستغلال الدين لتكريس مظاهر الاستبداد والتخلف ومحاربة مظاهر التنوير والعقلانية والتحرر.

> **قيام حراك جماهيري غير مسبوق في قطاع التعليم جسد نموذجا للنضال الوحدوي الميداني من اجل المدرسة العمومية ونظام أساسي عادل ومنصف. والحزب يولي اهتماما كبيرا للحراك التعليمي نضالا ومفاوضات، وإذ يثمن ما تحقق من مكتسبات تضمنها اتفاقا 10 دجنبر و26 دجنبر 2023،**

– تفاقم وتيرة اقتصاد الريع والاحتكار والرشوة، وتركيز الثروة في يد المافيا المخزنية الحاكمة التي تستغل السلطة السياسية لإقصاء المنافسين، وإطلاق يد الرأسماليين المحليين والأجانب، ومنهم الصهاينة والخليجيين، للاستيلاء على القطاعات الإنتاجية والخدماتية من تعليم وصحة وغيرها، وعلى الأراضي الجماعية وخصوصا الفلاحية منها والتي يتم انتزاعها من الفلاحين المغاربة الذين تتم عملية بلترتهم وتفقيرهم بشكل خطير ومتسارع في الآونة الأخيرة.
– إذعان النظام لتوصيات وتوجيهات المؤسسات المالية الامبريالية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالاستمرار في تطبيق السياسات النيوليبرالية المتوحشة والتقشفية القاسية وهذا ما يتضمنه قانون مالية سنة 2024 (المزيد من الخوصصة- إلغاء صندوق الدعم وتحرير أسعار غاز البوطان والسكر والدقيق المدعم والماء والكهرباء والنقل والزيادة في الضرائب والرسوم على المقاولات الصغرى والمتوسطة وتخفيضها على المقاولات الرأسمالية الكبرى ...) مما سيعمق الفوارق الطبقية ومظاهر الفقر والبطالة والبؤس الاجتماعي وسط الشعب المغربي.
– الحرص على تمرير قوانين وأنظمة تراجعية في عدة قطاعات عمومية تلغي التوظيف وتكرس العمل بالعقدة، وتعمل على تسييد الهشاشة.
– إغراق البلاد في المديونية يكرس التبعية وتحلل الدولة من مسؤولياتها الاجتماعية والاقتصادية تجاه الشعب في ظل اقتصاد هش وأزمة اقتصادية واجتماعية خانقة مرشحة للتفاقم أكثر مع استمرار ظاهرة الجفاف وتداعيات زلزال 7 شتنبر. وما المشاريع والشعارات المخزنية حول «الدولة الاجتماعية» و»النموذج التنموي الجديد» و «التنمية القروية» و» الدعم الاجتماعي المباشر» سوى مشاريع فاشلة وشعارات مضللة، كسابقاتها، الهدف منها هو التغطية على مسؤوليتها عن الأزمة وامتصاص الضغط الشعبي وخلق جيش من «المتسولين» المرتبطين في حياتهم بما تمنحه لهم هذه الدولة من فتات لا يسمن ولا يغني من جوع.
– تنصل الدولة من واجباتها تجاه الفلاحين وساكنة البوادي التي تعاني من نتائج الجفاف الذي يضرب جل مناطق البلاد مما يهدد بكوارث حقيقية تهم توفير الماء الصالح للشرب والنقص الكبير في العلف وإجبار الساكنة على الهجرة إلى ضواحي المدن.

في مواجهة هذه السياسات الرجعية للنظام القائم فإن اللجنة المركزية تسجل ما يلي:
– تواصل الطبقة العاملة خوض النضال من أجل الزيادة في الأجور أو ضد الطرد الجماعي أو الفردي من العمل، أو من أجل الحق في العمل النقابي؛ وهناك معارك طويلة النفس، منها من استطاع انتزاع بعض المكاسب، ومنها من عجز عن ذلك. تبقى السمة العامة هي هشاشة هذه الحركة، وتشتت صفوفها، وغياب التضامن العمالي الواعي والمنظم، بسبب هامشية العمل النقابي، وممارسات القيادات البيروقراطية المتنفذة.
– قيام حراكات شعبية في المناطق المهمشة من أجل الحق في الأرض والماء والخدمات الاجتماعية، وضد غياب البنيات التحتية أو السكن اللائق كما يحدث في مناطق الزلزال وسوس وفكيك والأطلس المتوسط...
– قيام حراك جماهيري غير مسبوق في قطاع التعليم جسد نموذجا للنضال الوحدوي الميداني من اجل المدرسة العمومية ونظام أساسي عادل ومنصف. والحزب يولي اهتماما كبيرا للحراك التعليمي نضالا ومفاوضات، وإذ يثمن ما تحقق من مكتسبات تضمنها اتفاقا 10 دجنبر و26 دجنبر 2023، والتي يجب تطويرها بهدف الإلغاء النهائي للتعاقد والتوظيف الجهوي بمختلف أشكاله ورفع الظلم عن كافة الفئات التعليمية المتضررة منذ سنين.
– بداية نهوض طلابي في بعض المواقع الجامعية (فاس، تازة ...) وتحقيقها لبعض المكتسبات، بالموازاة مع تحرك نضالي للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين في العديد من الفروع.

إن اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي واستنادا إلى ما سبق فإنها:
– تدين بشدة العدوان الصهيوني الامبريالي على الشعب الفلسطيني وعجز المنتظم الدولي وصمت وتواطؤ

الأنظمة العربية المطبعة داعية إلى تكثيف جميع أشكال التضامن والدعم للمقاومة الفلسطينية الباسلة.

– تشيد بالمبادرة الشجاعة التي قامت بها دولة جنوب أفريقيا لدى محكمة العدل الدولية من اجل محاكمة الكيان الصهيوني على جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي في حق الشعب الفلسطيني، وهي مبادرة تكرم بلا شك القائد والزعيم الافريقي الكبير نيلسون مانديلا صاحب مقولة « نحن نعلم تمام المعرفة أنّ الحرية لا يُمكن أن تكتمل دون تحرير فلسطين.»

– تندد بالهجوم العدواني الإمبريالي بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا على الشعب اليمني المساند للشعب الفلسطيني.

– تحيي التضامن الواسع لشعوب العالم مع المقاومة الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في الحرية وتقرير المصير.

– تندد بسياسة القمع والتفقير التي ينهجها النظام المخزني في حق الشعب المغربي وسلبه حقه في تقرير مصيره والاستفادة من ثرواته، بالإضافة إلى تفريطه في سيادة البلاد من خلال الإذعان لتوصيات وأوامر المؤسسات المالية الامبريالية.

– تدعم كافة النضالات العمالية والشعبية من أجل الحرية والعيش الكريم والعدالة الاجتماعية.

وتجسيدا لشعار هذه الدورة فإن اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي تدعو كل إطارات الحزب ومناضلاته ومناضليه إلى الانخراط القوي والفاعل في الحركة النضالية لشعبنا من أجل حشد التضامن الشعبي كشرط لحماية المكتسبات والتقدم في معركة التغيير الديمقراطي الحقيقي.

و من أجل ذلك فإنها تدعو إلى:

– رص صفوف القوى المناضلة من أجل مواجهة وفضح الاستبداد المخزني سياسيا وإعلاميا ونضاليا، وفضح ملفات الفساد ونهب المال العام على كافة المستويات، ومن أجل دعم النضالات الشعبية والعمالية وتوحيدها.

– اعتبار انتخاب المغرب رئيسا لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يفتقد للمصداقية من دون تبييض السجون المغربية وذلك بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم معتقلو الحراكات الشعبية ورفع الحصار عن القوى المناضلة واحترام الحريات العامة ومنها الحق في التنظيم وحرية الرأي والتعبير والتجمع.

– تفعيل ترسيم الأمازيغية في التعليم والإدارة والقضاء وغيرها.

– النضال من أجل إسقاط التطبيع وإلغاء كافة الاتفاقيات مع الكيان الصهيوني، وذلك بتقوية الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع وتوسيعها وتأسيس فروع لها في جميع المدن.

– دعم النضالات النقابية والعمالية من أجل المساواة في الحد الأدنى للأجر بين القطاعين الصناعي والفلاحي وتطبيق السلم المتحرك للأجور والأسعار وإرجاع المطرودين لأسباب نقابية وإقرار التعويض عن البطالة واحترام الحريات النقابية ومواجهة القانون التكبيلي للإضراب ومشروع تعديل مدونة الشغل.

– دعم نضالات الطبقة العاملة وفي مقدمتهم عمال شركة سيكوميك بمكناس وكوباك/جودة بسلا وشغيلة الجماعات المحلية والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب والكهرباء والعمال الزراعيين...ودعوة النقابات المناضلة إلى تحمل مسؤوليتها التاريخية في تأطير وتنظيم وقيادة الطبقة العاملة في الدفاع عن مصالحها ومواجهة الاستغلال والتغول الرأسمالي والمخزني.

– دعم الحراكات الشعبية من أجل مطالبها كتنسيقية أكال للدفاع عن حق الساكنة في الأرض والثروة والتصدي للممارسات الظالمة المتمثلة في نزع أراضي الجموع بمنطقة الميس مرموشا وغيرها ونضالات ضحايا زلزال الجنوب وساكنة المناطق المهمشة من أجل الحق في الأرض والماء وفك العزلة والخدمات الصحية والتعليمية...

– الدفاع عن وحدة المدرسة العمومية وحمايتها من الخوصصة وتسليع التعليم والدفاع عن جودة نوعية البرامج والمناهج التعليمية، وذلك باستثمار الطاقات الخلاقة للحراك التعليمي وتوفير الحاضنة الشعبية له، وبالمزيد من تطوير العمل الوحدوي والتدبير الخلاق للتناقضات الثانوية لسد الطريق على الدسائس والمخططات المخزنية والرجعية التي تهدف إلى الشيطنة وتشتيت شمل الحراك وتيئيس الشغيلة التعليمية من أدوات نضالها وفي مقدمتها العمل النقابي المناضل المسؤول والمنظم.

– دعم نضالات ساكنة الأحياء الشعبية ضد الغلاء والبطالة ومن اجل خدمات اجتماعية جيدة كالصحة والتعليم، ومن أجل السكن اللائق بالنسبة لساكنة الصفيح والبناء العشوائي...إلخ. والمساهمة في بناء وتقوية التنظيمات الجماهيرية المستقلة لقيادة هذه النضالات نحو تحقيق أهدافها.

– دعم نضالات الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب من أجل الحق في الشغل والتنظيم.

– النضال من أجل ثقافة وإعلام تقدميين ينتصران لقيم العقل والتنوير والحداثة في مواجهة المنظومة الأيديولوجية والثقافية المخزنية السائدة التي تكرس التخلف والفكر الخرافي والنزعات الفردانية والانتهازية والاستهلاكية المدمرة.

– النضال من أجل بيئة سليمة في مواجهة السياسات والمخططات الرأسمالية المدمرة والمستنزفة للثروات الطبيعية الباطنية والسطحية ومخلفاتها الخطيرة على الإنسان والبيئة حاضرا.

● اللجنة المركزية

الرباط في 14 يناير2024

> إغراق البلاد في المديونية يكرس التبعية وتحلل الدولة من مسؤولياتها الاجتماعية والاقتصادية تجاه الشعب في ظل اقتصاد هش وأزمة اقتصادية واجتماعية خانقة مرشحة للتفاقم أكثر مع استمرار ظاهرة الجفاف وتداعيات زلزال 7 شتنبر. وما المشاريع والشعارات المخزنية حول «الدولة الاجتماعية»

حزب النهج الديمقراطي العمالي يخلد السنة الأمازيغية 2974

ويجدد الدعوة للنضال من اجل:

• إلغاء قانون تمليك أراضي الجموع للرأسماليين وإرجاعها لأصحابها

• إسقاط التطبيع مع الكيان الصهيوني ومقاومة استخدام الامازيغية لتبريره

• التنديد بموجة التصهين التي تجتاح عقول بعض الفاعلين المنتسبين للحقل الثقافي الامازيغي، في ظل الإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني على يد الكيان الصهيوني الغاشم المدعوم من طرف الامبريالية الامريكية والأنظمة الرجعية.

بمناسبة رأس السنة الامازيغية اصدر حزب النهج الديمقراطي العمالي بيانا جاء فيه:

يحلول السنة الأمازيغية الجديدة 2974 وجب جرد الحساب مع سياسة تدمير الأمازيغية وتلكأ كل البرامج المزعومة لتفعيلها، وهذا يكشف مرة أخرى عن النوايا المبيتة للنظام السياسي في التنكر للهوية الوطنية للشعب المغربي والالتفاف على مطلب رد الاعتبار للثقافة واللغة الامازيغيتين كمكون أساسي لهوية شعبنا لتشمل إطلاق يد الرأسمال المحلي والأجنبي بما فيه الصهيوني للاستيلاء على أراضي الجموع عبر تهجير سكانها وتشريدهم.

ترتكز الثقافة الأمازيغية، في سيرورة تطورها التاريخي، على منظومة قيم وقوانين اجتماعية مبنية على الحرية والتضامن والعمل الجماعي، وهي منظومة تتنافر مع منظومة تسليع البشر من طرف الرأسمالية المتوحشة التي أنتجت خرابا على مستوى التوازنات الإنسانية، كما تتناقض مع منظومة المخزن العتيق، المبنية على الولاء والإخضاع والاستجداء، وهذه الثقافة الأمازيغية خلدت لملاحم الصراع ضد أطماع السيطرة المخزنية وظلت في حرب دائمة معه صونا للحرية والكرامة ودفاعا عن الأرض والمنظومة الثقافية، ولم يتم تكسيرها إلا بلغة القوة.

في هذا السياق، تخوض الجماهير الشعبية في المناطق الأمازيغية المهمشة احتجاجات متواصلة للدفاع عن ثرواتها الفلاحية والمعدنية المنهوبة من طرف المافيات المخزنية المرتبطة بالدوائر الامبريالية، وتظل هذه النضالات مشتتة مما يسهل عملية اختراقها والالتفاف على مطالبها.

لقد لعبت النخب الأمازيغية المندمجة في المنظومة المخزنية دورا سلبيا في إضعاف النضالات، ومع ذلك تفرز هذه النضالات نخب شابة تقدمية، عصية على التدجين، هي التي ستقود الحراكات وتقوم بتوحيدها في أفق تحقيق المطالب التي رفعتها الأجيال الأمازيغية المناضلة والصامدة.

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي، إذ يهنئ الشعب المغربي بمناسبة حلول السنة الأمازيغية الجديدة، التي تصادف يوم 13 يناير 2024، يدعو كل القوى السياسية التقدمية والنقابية والجمعوية المؤمنة بعدالة القضية الأمازيغية، إلى تشكيل جبهة ميدانية قادرة على تعديل موازين القوة لصالح تحقيق أهم المطالب المشروعة التالية:

• إرساء سياسة حقيقية لتدريس اللغة الأمازيغية عبر توفير كافة المستلزمات البشرية والمادية والبيداغوجية.

• مباشرة تعميم استعمال اللغة الأمازيغية في مختلف القطاعات والإدارات العمومية.

• التراجع عن سياسة تفويت أراضي الجموع والأراضي السلالية للرأسمال المحلي والأجنبي، عبر استعمال مختلف الأساليب الاحتيالية.

• رفع وصاية وزارة الداخلية عن أراضي الجموع وجعلها تحت تصرف ذوي الحقوق عن طريق تأسيس تعاونياتهم الديمقراطية لتتكفل باستغلالها الجماعي.

• رد الاعتبار للجوانب المشرقة في منظومة القوانين الأمازيغية «ازرفان» التي تتميز بالحرية والديمقراطية والاستغلال الجماعي للموارد الطبيعية.

> تخوض الجماهير الشعبية في المناطق الأمازيغية المهمشة احتجاجات متواصلة للدفاع عن ثرواتها الفلاحية والمعدنية المنهوبة من طرف المافيات المخزنية المرتبطة بالدوائر الامبريالية، وتظل هذه النضالات مشتتة مما يسهل عملية اختراقها والالتفاف على مطالبها.

المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي

الرباط في 12 يناير 2024

الدفاع عن المدرسة العمومية:

معركة طبقية

بتاريخ 26 دجنبر 2023، تم، كما هو معلوم، توقيع آخر اتفاق برسم سنة 2023، بين الدولة ممثلة في لجنة وزارية ثلاثية، ضمنها وزارة التربية الوطنية، وخمس نقابات تعليمية أكثر تمثيلة، وبغض النظر عما أسفر عنه هذا الاتفاق مقارنة بما أسفرت عنه الاتفاقات السابقة عليه

بقلم عبد السلام العسال

فقد أثار جدالا عموميا تباينت الآراء ووجهات النظر حوله بين مؤيدين/ات ومعارضين/ات له، وطبيعي أن تكون النقابات الموقعة عليه والمنتمون/يات إليها من أكبر المدافعين/ات عنه، حيث اعتبرت أربع نقابات تعليمية هي النقابة الوطنية للتعليم (ك د ش) والجامعة الوطنية للتعليم (ا م ش) والجامعة الحرة للتعليم (اع ش) والنقابة الوطنية للتعليم (ف د ش) أن ما تحقق هو رزمة كبيرة مما سمتهامكتسبات تاريخية لم يسبق أن تحققت في أي تفاوض سابق بما في ذلك مع المركزيات النقابية، بينما كان للجامعة الوطنية للتعليم – التوجه الديمقراطي تقييم مختلف، رغم أنها من النقابات الموقعة على الاتفاق، إذ عبرت عن عدم رضاها الكامل على الاتفاق ومخرجاته، واعتبرت أن ما تحقق لا يجسد الاستجابة الكاملة لجميع مطالب نساء ورجال التعليم، بقدر ما شكل الحد الأقصى الممكن انتزاعه في ظل الشروط الموضوعية والذاتية التي يختل فيها ميزان القوى لصالح الدولة، وأكدت على أن المعركة ما زالت مستمرة لانتزاع مكتسبات أخرى في معمعان الصراع والمعارك اللاحقة، وقررت إيقاف الإضراب بالنسبة لمنخرطيها ومنخرطاتها والمتعاطفين/ات معها.

غير أن التنسيقيات التعليمية، ومعها بعض المنتقدين/ات للاتفاق، اعتبرت أن النقابات الموقعة عليه خانت المعركة التي امتدت لأزيد من ثلاثة أشهر، والتي كان يؤطرها مطلب مركزي رئيسي يتقدم على جميع المطالب الأخرى، وهو مطلب إسقاط النظام الأساسي الذي أصبح ينعت بأنه نظام المآسي باعتباره يستهدف في جوهره ضرب المدرسة العمومية والوظيفة العمومية والقطاع العمومي، وبالتالي اعتبرت نفسها غير معنية بهذا الاتفاق وقررت الاستمرار في خوض الإضراب الذي مازال مستمرا إلى حدود كتابة هذا المقال.

في خضم هذا التباين الواضح في وجهات النظر حول موقع النقابات في الدفاع عن المدرسة العمومية، ومساهمة في النقاش حول هذا الموضوع، تتبادر إلى الذهن أسئلة عريضة، من بينها: هل يمكن للنقابات والتنسيقيات وللعمل النقابي بصفة عامة إسقاط النظام الأساسي وإسقاط التوظيف بالتعاقد وفرض الحفاظ على المدرسة العمومية والوظيفة العمومية ككل؟ وهل هي تمتلك ما يكفي من النفس الطويل والقدرات التنظيمية (تنظيم قوي، متراص، قواعده مستعدة للتضحية بكل شيء في سبيل تحقيق المطلب..(واللوجستية)الإمكانيات المادية على الخصوص لدعم الموقوفين/ات وربما المعتقلين/ات ومؤازرة المتابعين/ات) للسير في هذه المعركة إلى آخرها مهما كلف ذلك من ثمن؟أو بعبارات ملخصة، هل يمكن بالعمل النقابي فرض الحفاظ على المدرسة العمومية وعلى الوظيفة العمومية بصفة عامة؟ وبشكل أوضح هل الدفاع عن المدرسة العمومية معركة نقابية أم معركة سياسية؟ هل هو معركة قطاعية تقوم بها نقابة أو نقابات وتنسيقية أو تنسيقيات، أم هي معركة مجتمع بكامله؟ معركة مشروع مجتمعي تقوم بها القوى التقدمية بمختلف مشاربها السياسية والحقوقية والنقابية والنسائية والشبيبية وغيرها؟

وإذا كان صحيحا أن النظام الأساسي، الذي ترفضه الشغيلة التعليمية وتناضل من أجل إسقاطه، يستهدف في العمق ضرب المدرسة العمومية والإجهاز على الوظيفة العمومية، فمما لا يمكن الاختلاف حوله، أن استهداف النظام المخزني للمدرسة العمومية وللوظيفة العمومية ككل، ليس مجرد مخطط سياسي ظرفي وعابر تفتقت عنه «عبقرية» النظام بين عشية وضحاها، بل إنه مخطط يندرج في سياق هجوم عام أوسع وأشمل للنظام الرأسمالي المتوحش على حقوق ومكتسبات الشعوب، والذي يتم تمريره، بصفة خاصة، عبر إملاءات وقرارات المؤسسات الامبريالية المتحكمة في السياسات العمومية للدول التابعة والخانعة من موقف الضعف، وفي مقدمة هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي الذي يغرق هذه الدول بالقروض المشروطة بالإملاءات المتحكمة في توجيه سياساتها العمومية، ومن ضمن هذه الإملاءات، التخفيف من كتلة الأجور في الوظيفة العمومية في أفق الإجهاز عليها بصفة نهائية، وتحرير الاقتصاد بإخضاعه لمنطق السوق، والتخلي عن الدعم المباشر وغير المباشر للسلع، والرفع من حجم ووتيرة الضرائب....، وفي هذا الإطار يجب فهم أن الدفاع عن المدرسة العمومية وعن الوظيفة العمومية ككل، هو في نفس الوقت نضال ضد هذا النظام الرأسمالي المتوحش ومؤسساته المالية الاستعمارية، أي أنه نضال سياسي بالدرجة الأولى، لا يمكن أن تقوم به إلا القوى التقدمية والثورية الحاملة لمشروع مجتمعي مناقض لمشروع النظام الرأسمالي القائم على استنزاف ثروات الشعوب والتحكم في مصائرها، وبالتالي فهو نضال سياسي عام يتجاوز حدود وسقف النضال النقابي الذي لا يمكنه أن يحقق أكثر من مجرد مكتسبات جزئية إصلاحية في نهاية التحليل، فالنقابة عموما، التي هي ليست حزبا ثوريا حاملا لمشروع مجتمع ثوري، هي في المحصلة العامة، وكيفما كانت قوتها، لا تعدو أن تكون إلا إطارا للنضال من أجل تحسين الأوضاع العامة للطبقة العاملة وتلطيف حجم وقبح وقذارة ما تتعرض له من استغلال طبقي رأسمالي متوحش، أما النقابة القطاعية التعليمية (كنموذج) فلا يمكنها في أحسن الظروف والشروط أن تحقق أكثر من مجرد مكتسبات مادية (وربما حتى ديمقراطية) لا تتجاوز، في مجملها وفي أحسن الظروف، تحسين أوضاع الشغيلة التعليمية كالرفع من الأجور وتخفيض ساعات العمل واحترام كرامة نساء ورجال التعليم وتوفير شروط عمل مريحة تساعد على العطاء والإبداع والقيام بالمهام في ظروف جيدة...، علما أن تحقيق هذه المكتسبات يتطلب توحيد المعارك بين مختلف النقابات والتنسيقياتعلى قاعدة برنامج وحدوي وملف مطلب مشترك، ذلك هو سقف النضال النقابي القطاعي، وهو سقف مفتوح، طبعا، في الزمان وفي صيرورة النضال، بمعنى أن تحقيق مجموعة من المكتسبات في شرط تاريخي محدد، لا يعني أن الملف المطلبي قد تم إغلاقه بالمرة، وأن النضال من أجله قد وصل إلى مشواره الأخير، بل إن الملف المطلبي يظل مفتوحا باستمرار طالما أن هناك مشاكل مطروحة باستمرار، وطالما أن حقل التعليم هو أحد حقول الصراع الطبقي بامتياز، وطالما أن هناك نظاما استبداديا غير ديمقراطي مرتميا في أحضان المؤسسات المالية الرأسمالية التي تخطط باستمرار للقضاء على التعليم العمومي كمكسب تاريخي للشعب المغربي.

ان استهداف النظام المخزني للمدرسة العمومية وللوظيفة العمومية ككل، ليس مجرد مخطط سياسي ظرفي وعابر تفتقت عنه «عبقرية» النظام بين عشية وضحاها، بل إنه مخطط يندرج في سياق هجوم عام أوسع وأشمل للنظام الرأسمالي المتوحش على حقوق ومكتسبات الشعوب...

نفهم مما تقدم أن الدفاع عن المدرسة العمومية ليس هما حصريا لنساء ورجال التعليم ولا هي مهمة خاصة بالنقابات، بل هو معركة طبقية بالأساس، ونضال سياسي بالدرجة الأولى، يتجاوز حدود وسقف النضال النقابي، خاصة إذا كان هذا النضال منعزلا ومعزولا عن النضال العام، وغير منخرط في قلب المعارك التي يخوضها شعبنا ضد الفساد والاستبداد، ومن أجل الديمقراطية الحقيقية والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة.

صحيح أن النقابات، سواء كانت مركزية أو قطاعية، يمكنهاأن تنخرط في سيروراتالنضال العام، بما في ذلك في سيرورات ثورية وفق شروط تاريخية محددة، لإسقاط الفساد والاستبداد والنظام السياسي الذي يرعاهما، ولكنها لا يمكنها أن تحل محل الأحزاب السياسية لقيادة النضال العام من أجل التغيير الجدري للأوضاع. فالنقابات عموما قد تساهم فيه وتلعب دورا أساسيا لتقويته، لكن من يصنع التغيير فهو الأحزاب الثورية حاملة المشروع الثوري الذي تتبناه وتقوده الطبقة العاملة في إطار نضال سياسي ثوري وليس في إطار نقابي بسقف إصلاحي.

الاعتقال السياسي والاختفاء القسري
التاريخ والراهن وحدود الإنصاف والمصالحة

ظاهرة الاعتقال السياسي والاختفاء القسري لازمت سياسة النظام المخزني منذ بداية الاستقلال الشكلي، فعلى امتداد هذه الفترة تم اعتقال المعارضين السياسيين للنظام والصحفيين والمفكرين والمناضلين الميدانيين استهدافا لإسكات كل صوت معارض للسياسات اللا شعبية التي انتهجت ضدا على إرادة الشعب وفي سياق نظام حكم مخزني فردي انتفت فيه سيادة الأمة لتسود سيادة وحكم الفرد الواحد. وكان طبيعيا ان يلازم هذا الاعتقال انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ولحرياته، ومنها الاختفاء القسري والتعذيب والنفي والإعدام، وإصدار أحكام جائرة تنتفي فيها أية شروط للمحاكمة العادلة. ويستمر الاعتقال السياسي لإسكات الحركات الاحتجاجية والأصوات المعبرة عن الحقيقة، بترتيب سيناريوهات الاتهام لتلفيق التهم البعيدة عن الحقيقة وللتغطية على حقيقة الاعتقالات ذات الطبيعة السياسية. حول هذه الظاهرة المشينة في جبين النظام نخصص ملف العدد لنؤرخ لمحطاته الكبرى، ونستجلي حدود ما سمي بالإنصاف والمصالحة، ثم نعرج على الوضع الراهن وأساليب التكييف المخزني للاعتقال السياسي، ونطرح في محور رابع ونجيب على سؤال دور اليسار المناضل في مواجهة الاعتقال السياسي.

المحطات الكبرى في تاريخ الاعتقال السياسي والاختفاء القسري بالمغرب منذ 1956

عبد الحق الوسولي

1 - تقديم

قبل التطرق للمحطات الكبرى في تاريخ الاعتقال السياسي والاختفاء القسري بالمغرب منذ 1956 لا بد من الإشارة أن هذه المحطات صاحبها وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان منذ الاستقلال الشكلي ولا زالت مستمرة إلى الآن، وتنوعت من حيث طبيعتها ودرجة عنفها وآثارها وأبعادها، وشملت الاختفاء القسري، الاعتقال التعسفي، الإعدام خارج نطاق القانون، التعذيب الوحشي المفضي إلى عاهة مستديمة أو الموت، المنفى الاضطراري أو الاختياري هربا من الاضطهاد السياسي، المحاكمات السياسية الجائرة، الحصار ونزع ومصادرة الممتلكات، الاغتصاب الممارس على الضحايا وخاصة النساء، كما شملت هاته الانتهاكات الأفراد والجماعات والمناطق بأكملها. لقد اتسمت هاته الانتهاكات بالاستمرارية والشمول وشكلت نمطا ونهجا ثابتا واختيارا سياسيا للدولة المخزنية في مواجهة الحركات السياسية المعارضة والحركات الاحتجاجية الشعبية، وما تعامل النظام المستبد مع الحراك الشعبي بالريف وجرادة إلا دليل على استمرارية الماضي في الحاضر. كما شكلت أيضا جوابا رسميا عن المطالب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للشعب المغربي في الماضي والحاضر لكي يتسنى للنظام وخدامه نهب خيرات الشعب وكبح طموحاته المشروعة في التحرر الوطني وتقرير مصيره بنفسه.

2 - تحديد المفاهيم

• الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان هي الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والانتهاكات الأخرى التي تتوفر فيها عناصر الاختفاء القسري و/أو الاعتقال التعسفي، ومنها على الخصوص الوفيات التي حصلت خلال أحداث اجتماعية، وحالات الإعدام خارج نطاق القانون، والحالات التي نفذ فيها حكم بالإعدام بناء على حكم قضائي، مسبوقا باعتقال تعسفي و/أو بإجراءات قضايا غير عادلة، حرمت فيها العائلات من مواكبة المحاكمة والتعرف على مصير الضحايا منذ لحظة الاعتقال، إلى حين تنفيذ حكم الإعدام.

• الاختفاء القسري هو اختطاف شخص أو أشخاص أو إلقاء القبض عليهم واحتجازهم بأماكن سرية رغما عنهم بسلب حريتهم، بدون وجه حق على أيدي موظفين عموميين أو أفراد أو جماعات تتصرف باسم الدولة.

• الاعتقال التعسفي هو كل احتجاز أو اعتقال مخالف للقانون يتعارض ومبادئ حقوق الإنسان الكونية، وخاصة حق الأفراد في الحرية والحياة والسلامة البدنية، وذلك بسبب ممارستهم لأنشطة سياسية أو نقابية أو جمعوية.

3 - المحطات الكبرى في تاريخ الاعتقال السياسي والاختفاء القسري بالمغرب منذ 1956.

منذ الاستقلال الشكلي عرف تاريخ الصراع بالمغرب أسلوب الاختطاف بالجملة، الاغتيال السياسي والنفي الاضطراري والكثير من الأحداث السياسية، والهزات الاجتماعية، والحركات الاجتماعية ترتب عنها أحداث دموية عنيفة واعتقالات ومحاكمات سياسية شاملة نذكر منها بعض المحطات الكبرى:

1 - الاختفاءات التي جرت فجر الاستقلال الشكلي: اتخذت هذه الأحداث طابعا عنيفا أدى إلى تصفية فاعلين سياسيين من مختلف المشارب السياسية، وخاصة في صفوف المقاومين وحزب الشورى والاستقلال والمنظمات التابعة له. لقد تم اختطاف الضحايا من طرف أفراد مجهولين وتم الزج بهم في معتقلات سرية كدار بريشة ودار الريسوني ودار اسليشر ومراكز سرية أخرى، ولا زال مصير مجموعة من هؤلاء الضحايا مجهولا إلى الآن حيث لم تعرف الحقيقة حول أماكن دفنهم.

2 - أحداث الريف 1958: في سنة 1958 اندلعت بالريف المغربي، انتفاضة يوم 07 أكتوبر 1958 وانتهت يوم 13 مارس 1959، استمرت ما يقارب 158 يوما، وقد دعا للانتفاضة آنذاك محمد بن الحاج سلام أمزيان، صحبة رفاقه. لم يختلف تعامل المخزن مع الانتفاضات التي اجتاحت ربوع الوطن، فكان القمع "الوحشي" والاعتقالات العنوان البارز في التعامل مع هذا الغضب المستشري. فواجه المسؤولون احتجاجات سكان الريف بالسلاح والحديد. لقد أبان رجال أوفقير وولي العهد آنذاك عن قسوة كبيرة مع الساكنة: اعتقالات عشوائية، تعذيب وقتل، وكمثال: بلدة بني حذيفة أحد معاقل الحراك دمرت عن آخرها

وقتل فيها 400 نسمة التي تسكنها، وفي المجموع آلاف من الضحايا، وتبعات نفسية واجتماعية واقتصادية مهمة.

3 – المحاكمة السياسية 1963: من أشهر المحاكمات السياسية التي شهدها المغرب في 16يوليوز 1963 والتي توبع فيها خمسة آلاف مناضل ينتمون لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في كل من الدار البيضاء والرباط وفاس والعديد من الأقاليم الأخرى، وُجِّهت لهم تهمة التخطيط للإطاحة بالنظام الملكي القائم. لقد استمرت جلسات المحاكمة التي انطلقت في 25 نوفمبر من نفس السنة إلى 13 مارس 1964 لتصدر أحكاما قاسية وصلت إلى الحكم بالإعدام.

4 – محاكمة مراكش الكبرى 1971: فرض حالة الاستثناء (1970–1969)، أدى إلى تعطيل جل المؤسسات، وتكثيف الأجهزة القمعية لاستبدادها وقمعها. لقد صاحبت هذه الفترة عدة اعتقالات تعسفية واختطافات في صفوف مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وزجهم في المعتقل السري دار المقري، وقد أحيلوا على هذا المعتقل في شهر يناير 1970 لتتم محاكمتهم في محاكمة مراكش الكبرى 14 يونيو1971. وتوبع في هذه المحاكمة 193 مناضلا 11 منهم صدر في حقهم الحكم بالإعدام.

5 – حادثتي 10 يوليوز 1971 و16 غشت 1972: شهدت هذه الأحداث عدة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان نذكر منها الإعدامات خارج نطاق القانون، قتل 111تلميذا ضابطا أمام الإذاعة بالرصاص الحي وعدم تسليم الرفات إلى عائلتهم، اختطاف يوم 7 غشت 1973 من السجن المركزي بالقنيطرة 62 ضابطا وضابط صف (نقل 58 منهم إلى السجن السري تازمامارت و4 إلى النقطة التابة رقم 3) وذلك بعد أن أصدرت في حقهم المحكمة العسكرية بالقنيطرة سنة1972 أحكاما تتراوح بين سنة سجنا وعقوبة الإعدام.

6 – محاكمة صيف 1973 للماركسيين اللينينيين المغاربة: لقد تعرضت هذه المجموعة إلى الاختطاف والتعذيب سنة 1972 وبلغ عدد المتابعين 81 مناضلا من بينهم 44 مناضلا رهن الاعتقال. كانت «مجموعة 1972» الماركسية اللينينية تتكون أساسا من المستخدمين، والتلاميذ، زيادة على بعض العمال والحرفيين، والطلبة والمثقفين، ومن ضمنهم ممثل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بالمغرب، المناضل أبو دقة.

7 – أحداث 3 مارس 1973: بعد هذه الأحداث، قام النظام باختطافات واعتقالات واسعة في صفوف مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية سواء شاركوا أو لم يشاركوا في هذه الأحداث، وتم الزج بهم في مراكز سرية بعد أن مورس عليهم التعذيب الوحشي. قدمت مجموعة منهم للمحاكمة بالقنيطرة في 25 يونيو 1973. في فاتح نوفمبر تم تنفيذ حكم الإعدام على 14 مناضلا يوم عيد الأضحى ومناضلين في غشت 1974. وقد تعرض مجموعة من المناضلين والمناضلة فاضمة أحرفو للاختطاف ولا زال تحديد قبور ورفاة مجموعة منهم مجهولا.

8 – محاكمة اليسار الماركسي اللينيني إلى الأمام و23 مارسا لدار البيضاء 1977: بدأت الاعتقالات والاختطافات سنة 1974، وقد تعرض المناضلون في مراكز الاعتقال السرية وخاصة درب مولاي الشريف إلى أبشع أنواع التعذيب، استشهد على إثرها الشهيد عبد اللطيف زروال والذي لازال قبره مجهولا. وتمت محاكمة 178مناضلا أمام الغرفة الجنائية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، 139 منهم حضوريا، لذلك حملت هذه المجموعة لقب «مجموعة 139»، و39 غيابيا. خلال المحاكمة، من 12 يناير إلى 5 فبراير، أضرب المعتقلون عن الطعام احتجاجا على منعهم من التعبير عن أفكارهم وعلى إلزامهم بالإجابة على الأسئلة المطروحة بنعم أو لا، وكذلك ضد ظروف الاعتقال. في 15 فبراير 1977 صدرت في حقهم أحكام قاسية تراوحت بين خمس سنوات والمؤبد.

9 – محاكمة الحركة الإسلامية سنة 1984: في ساعة متأخرة من ليلة يوم الثلاثاء 31 يوليوز من سنة 1984 أصدرت محكمة الاستئناف بالحبوس بالدار البيضاء أحكامها القاسية في مجموعة ال 71، بعد تعرضهم للاختطاف والتعذيب والاعتقال التعسفي في مراكز الاحتجاز السرية للنظام.

10 – محاكمة مناضلي إلى الأمام المجموعة 26 سنة 1986: بدأ اختطاف واعتقال المناضلين سنة 1985 وإيداعهم في المعتقل السري درب ملاي الشريف، وقد تعرضوا لشتى أنواع التعذيب. في 6 نونبر 1985 تم استشهاد القائد الثوري: التهاني أمين تحت التعذيب بدرب مولاي الشريف. في فبراير 1986 تمت محاكمتهم وصدرت في حقهم أحكام تراوحت بين 3 سنوات و20 سنة.

11 – الانتفاضات الشعبية المجيدة: وقعت عدة انتفاضات شعبية بالمغرب نذكر منها (الدار البيضاء23 مارس20-1965 يونيو1981). (مراكش ومدن الشمال 1984) . (فاس – طنجة 1990)لقد أعطيت التعليمات والأوامر من طرف النظام المخزني على أعلى مستوى بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين في الأحياء الشعبية، مما أدى إلى سقوط العديد من القتلى ومئات من الجرحى، وجرت اعتقالات عشوائية واسعة في صفوف التلاميذ والطلبة وعموم المواطنين، ولم يسلم المارة من طلقات الرصاص العشوائي وفي كل الاتجاهات، حيث دفن القتلى في مقابر جماعية سرية وأقيمت محاكمات صورية صدرت فيها أحكاما قاسية.

12 – الحراكات الشعبية: نذكر منها 20 فبراير المجيدة وحراك الريف وجرادة، هذه الحراكات الشعبية التي عبر فيها الشعب المغربي عن مطالبته بالحرية والكرامة والتحرر الوطني والديمقراطية والعيش الكريم وإسقاط الاستبداد. هذه الحراكات السلمية لم تسلم من الاختطافات والاعتقالات التعسفية والمحاكمات الصورية.

حدود تجربة هيئة الانصاف والمصالحة في جبر الضرر الفردي والجماعي

■ سعيد الطبل

إذا رتبنا توصيات المناظرة الأولى للانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان. سنجد أن جبر الضرر وضع في آخر مقررات المناظرة، وهذا راجع في نظرنا لسبب وحيد هو أن وعي أغلب مكونات الطيف الحقوقي يعتبر أن ما عاناه ضحايا سنوات الرصاص من جراء تعسف السلطة ليس له ثمن ولن يجيب عنه التعويض المادي.. وأن الانتظارات العميقة لضحايا سنوات الرصاص هي بناء مجتمع عادل، تسوده الحرية والعدالة، خالي من الاستبداد ويضمن عدم تكرار ما جرى....

هذا هو إحساس مكونات المجتمع وضحاياه خلال هذه المرحلة. أما هيئة الإنصاف والمصالحة فكان لها رأي آخر، وضعت كسابقتها «الهيئة المستقلة» جبر الضرر الفردي وتسوية الأوضاع الإدارية لأغلب الضحايا من أولوياتها، فصرفت أموالا طائلة، لكن مع مرور السنوات اتضح أن ملف الانتهاكات الجسيمة لم يجد طريقه للحل.. تم تعويض الضحايا وتزايد عددهم يوما عن يوم، ولكننا لم ننس سنوات الرصاص ... التوصيات الأخرى لهيئة الانصاف والحاملة للتغيير الديموقراطي، وبناء أسس المجتمع العادل والمنصف تأخرت وطال انتظارها، وتعطل تفعيل الكثير من التوصيات التي التزمت بها الدولة ...

لقد اعتقدت الهيئة أن جبر الضرر الفردي سيوقف مخلفات سنوات الرصاص، علما أن مبدأ الحقيقة، ومحاسبة المسؤولين، وعدم التكرار هم أسس العدالة الانتقالية وأساس طي ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة، وبغياب هذه الأركان ستبقى جراح الماضي تنخر الضحايا وعائلاتهم، ولحد كتابة هذه السطور هناك ملفات مجهولي المصير لم تجد جوابا من الهيئة سواء عن أسباب اختفائهم ولا مصيرهم الحالي....

إن استلهام التعويض المادي من تجربة رجالات المقاومة وجيش التحرير كتمتيعهم بتعويضات وكريمات لن يغني التجربة الحالية، فرجالات المقاومة واجهوا الاستعمار الذي انسحب شكليا من بلدنا ، أما جلادو مرحلة سنوات الرصاص فهم أمام ضحاياهم وبعضهم من مواقع السلطة ولا يخفي أخطائه ، مع العلم أن الدولة كان عليها أن تجردهم من كل هذه المسؤوليات ، كذلك الشأن بالنسبة للأساليب القمعية التي استعملت من قبل، والتي لا زالت تستعمل اليوم، خصوصا في قمع الحريات حيث المحاكمات من أجل الرأي المختلف ومتابعة المدونين ، ما كان على الدولة أن تلجا لها ... عكس ذلك عليها تقنين احترام الرأي والاختلاف في الرأي، وإزالة الاحكام السالبة للحرية في هذه القضايا والاهتمام بالتربية الحقوقية للجيل الحالي ... فالتعويض إذن لم يطفئ جراحات الماضي، ومادام مسار الحقيقة لم يكتمل وعدم التكرار لم يتحقق، و قواعد العدالة الانتقالية لم تفعل كما عرفتها القرارات الأممية، سيبقى ملف الانتهاكات الجسيمة مفتوحا ...

أما عن جبر الضرر الجماعي، فهو تسوية بدون محتوى. لقد اعتمدت هيئة الإنصاف والمصالحة مسارا ضيقا مستمدا من رؤية العمل الجمعوي التنموي المبني على المشاريع، مع العلم أن جبر الضرر الجماعي له معاني أعمق من مشاريع الجمعيات ... والمعنى الحقيقي لجبر الضرر الجماعي هو بناء قواعد مجتمع مندمج مبني على إدراج الذاكرة الجماعية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في كل المناطق التي عرفت أقصى الانتهاكات، وجعلها نموذجا لانطلاقة تنموية جديدة تناسب تضحيات ابنائها وتعوض مآسيهم والاعتراف بالضرر الذي ألم بهم...فمثلا رموز ايت بعمران والأطلس المتوسط، والريف، على الدولة أن تضع ضحايا هذه المناطق رموزا لاعتذار الدولة لسكان المنطقة لما عانته من مآسي ومن تهميش.... وإعطاء مفهوم التنمية بعدا منسجما مع انتظارات الساكنة ...

هذا بخصوص المناطق التي تعرض أهلها للاعتقال او الاختفاء. اما المعتقلات السرية فعلى الدولة تعويض هذه القرى والمدن: سكانها وبناياتها نظرا لما عانته من حصار أمني لمدة طويلة واستبدال التهميش ببرامج تنموية ترفع الطوق على الساكنة وتوفر الشغل والعيش الكريم للجميع...

لقد ناضلت الحركة الديموقراطية والتقدمية، الحقوقية منها والسياسية من اجل بناء مجتمع ديموقراطي عادل، خال من القمع وسلب للحريات وكانت وراء المطالبة والعمل على طي صفحة ماضي الانتهاكات الجسيمة، لكننا اليوم لا زلنا لم نسم لهذا المستوى المنتظر ما دمنا لم نضع حدا لقمع الحريات ونقبل بالقواعد الحقيقية للديموقراطية ...

الوضع الراهن للاعتقال السياسي

الاضطهاد المقَنَّع برعاية مؤسسات الإمبرياليات «حامية الحريات»

مكافئة على تاريخه الأسود في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المتواصل، لطيلة عقود وخاصة خلال سنوات الستينات والسبعينات والثمانينات من القرن الماضي، التي تميزت بالفظاعات المرتكبة من طرف الأجهزة القمعية بمختلف تلاوينها، عانى فيها المناضلون/ات وأقاربهم كل صنوف الترهيب... من المتابعات والاعتقالات التعسفية بالجملة إلى المحاكمات الصورية وظروف الاعتقال الجهنمية... وانتشار المعتقلات السرية الرهيبة عبر خريطة الوطن... بشهادة المنظمات والهيئات المهتمة بالشأن الحقوقي محليا ودوليا... بترأس ممثل النظام المخزني لمجلس حقوق الإنسان بجنيف. والذاكرة الموشومة للشعب المغربي وقواه الحية وأحرار العالم، لن تمحى بسهولة كما يتصورون.

عبد الواحد ناجم

مكافئة مقابل خدمات أم عقاب لجنوب إفريقيا على مبادرة جر الكيان الصهيوني أمام محكمة العدل الولية؟

هكذا «انتخب» الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة في جنيف السفير عمر زنيبر، يوم الأربعاء 10 يناير الجاري رئيسا لمجلس حقوق الإنسان "المكلف بتعزيز وحماية هذه الحقوق في العالم»، بعد اقتراع سري... بعد حصوله على 30 صوتا (من أعضاء المجلس الـ47 مقابل) مقابل 17 صوتا لمرشح جنوب إفريقيا مكسوليسي نكوسي!!!.

وإثر ذلك صدر بيان لوزارة الخارجية يقول: «المغرب اختار بشكل فعّال تكريس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان... هذا الاختيار المتضمّن في دستور 2011، يترجم إلى دفعة مستمرة من الإصلاحات تستهدف بشكل خاص تعزيز الديمقراطية والمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية والإقليمية، فضلا عن فعالية حقوق الإنسان في مجملها، والمشاركة الدامجة، وتمكين الشباب...»!؟

(في تصريح بالمقابل لرويترز قبل إجراء التصويت، قال نكوسي إن المغرب «نقيض ما يمثله المجلس»، وإن انتخابه لرئاسة المجلس سيضر مصداقيته...).

وفي التقرير الذي قدمته الحكومة لمجلس حقوق الإنسان (الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل الدورة الحادية والأربعون 7-18 نوفمبر 2022)، جاء:

التقدم المحرز

× ترسيخ أسس التخطيط الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان:

× تميزت الفترة المشمولة بهذا التقرير باعتماد المملكة المغربية لخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان في دجنبر 2017 التي تم إعدادها وتنفيذها وفق مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين المؤسساتيين والمدنيين، انسجاما مع توصيات إعلان وبرنامج عمل المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان المنعقد بفيينا سنة 1993... انسجاما مع البرنامج الحكومي 2021-2026 ورؤية النموذج التنموي الجديد.

تعزيز الممارسة الديمقراطية:

× واصلت المملكة المغربية تعزيز الممارسة الديمقراطية من خلال حرصها على دورية الانتخابات وعلى تنافسيتها ونزاهتها وبالرغم من ظروف جائحة كوفيد19-، تم إجراء الانتخابات التشريعية الجماعية والجهوية بتاريخ 8 شتنبر 2021. وقد كانت مسبوقة بمراجعة قانونية وتنظيمية، شملت ما يلي:

– انخراط المملكة المغربية في إعمال خطة التنمية المستدامة 2030.

عملت على إدماج أهداف التنمية المستدامة في مختلف الاستراتيجيات الوطنية، والتي همت تثمين الموارد الطبيعية وتدبير آثار التغيرات المناخية، وتسريع الانتقال إلى التنمية النظيفة، فضلا عن القضاء على الفقر، والتقليص من الفوارق الاجتماعية والمساواة بين الجنسين وضمان تعليم جيد ومنصف. وتوجت هذه المجهودات، سنة 2017، باعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030...

× مواصلة تعزيز الإطار المؤسساتي لحقوق الإنسان...

السؤال: هل هناك من يصدق هذه المغالطات سواء من المهتمين أو المتتبعين أو حتي من الناس العاديين؟

ما هي حقيقة الوضع الراهن للاعتقال السياسي؟

في هذا السياق، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخصوص الملف المتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقمع السياسي تقول:

– الدستور مشبَّع بالاستبدادية وتكثيف السلط...

– تتنصل الدولة من وضع العديد من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة موضع التنفيذ، وأساسا تلك المتعلقة بالإصلاحات الدستورية والمؤسساتية والقانونية، ووضع الاستراتيجية الوطنية لمناهضة الإفلات من العقاب ضمانا لعدم التكرار، والتوصيات الخاصة بحفظ الذاكرة، والاعتذار الرسمي والعلني للدولة، والجبر الحقيقي للأضرار المجالية والتصديق على الاتفاقيات الدولية وإنهاء حالة التجاهل الكامل لآلاف الملفات الموضوعة لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بجبر الضرر الفردي؛

– استمرار الاعتقال السياسي والمحاكمات غير العادلة، وعدم استجابة الحكومة لقرارات فريق الأمم المتحدة الخاص بالاعتقال التعسفي، ولجنة مناهضة التعذيب التي تطالبها بإطلاق السراح الفوري لمجموعة من المعتقلين السياسيين وجبر أضرارهم، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والصحفيين والمدونين ونشطاء الحراكات الاجتماعية؛

– ما زال مصير عديد المختطفين مجهولا، وخصوصا الذين أبقت هيئة الإنصاف والمصالحة البحث مفتوحا بشأنهم؛ ومن بينهم المهدي بنبركة، الحسين المانوزي، عبد الحق الرويسي وعبد اللطيف زروال وغيرهم، وعشرات المفقودين الآخرين والذين يقدر عددهم حسب لجنة العائلات ب 69 مجهولا للمصير، والفريق الأممي المعني بالاختفاء القسري يقر ب 153 مجهولا للمصير؛

– عدم الكشف عن نتائج الحمض النووي، التي خضعت لها عائلات بعض ضحايا الاختفاء القسري ومجهولي المصير، وعدم الإفصاح عن هوية عدد من المتوفين ورفض تسليم رفاتهم إلى عائلاتهم؛

– عرقلة الضحايا والعائلات عند اللجوء إلى القضاء لطلب إجراء تحقيقات قضائية نزيهة في حالات الاختفاء القسري.

ونظرا لضيق الحيز هنا لن نورد العديد من الإثباتات الواردة في التقارير الغزيرة للمنظمات والهيئات المحلية والدولية المختصة التي تدحض الادعاءات المضللة للسلطات المخزنية في المحافل الدولية، وسنكتفي ببعض النماذج من ممارساتها الفعلية على الميدان.

فبعد الانفراجة القصيرة خلال التسعينات، آخر أيام الحسن الثاني بفضل النضالات والتضحيات وفي سياق التهييئ للانتقال السلس للحكم إلى محمد بن الحسن، (إطلاق سراح المعتقلين وعودة المنفيين وتخفيف التضييق عل الحقل السياسي...)، وكذلك بعد قوس 20 فبراير، عادت حليمة لعادتها القديمة، وانطلق مسلسل التراجع على المكتسبات رغم قلتها؛

من قمع الانتفاضات الاجتماعية والاحتجاجات الجماهيرية مع استعمال أسلوب الاعتقال مع المحتجين على اختلاف مكانتهم في المجتمع ومطالبهم... سواء عمال أو أساتذة وطلبة وصحافيين (عمر الراضي، سليمان الريسوني...) أو محاميين أو المواطنين المتضررين من السياسات الاقصائية المنتهجة في حقهم (الريف، جرادة، زاكورة بني تجيت...)... كحالة الأساتذة المفروض عليهم التعاقد، الذين بعد سنوات من التنديد والرفض والنزول للشارع... وعوض الحوار، جوبهوا بالقمع ولاعتقالات والمحاكمات والتوقيف...

وبخلاف المحاكمات السياسية في «العهد السابق»، تتميز المحاكمات «الجديدة» بالكثير من التدليس والتلفيق والمغالطات والتزييف وتحشيد «الأنصار»...؛

من نماذجها البارزة، محاكمة نشطاء الحراك الاجتماعي بالريف، التي تمت بعد شيطنة الحراك وزرع الشقاق وسط المناضلين، تم جاءت الاعتقالات على الطريقة الهوليودية باستعمال الترسانة البوليسية ومنها طائرات الهيلوكوبتر في جلب المعتقلين إلى مقر الفرقة الوطنية بالدار البيضاء، لينطلق التعذيب والترهيب قبل المحاكمة الصورية المارطونية (ضاعفت معاناة العائلات والمتضامنين...)، والتي توجت بإصدار أحكام قاسية في حق متزعمي الحراك، حيث بعد 13 شهر من الاعتقال الاحتياطي/التعسفي، وأزيد من 80 جلسة، أصدرت هيئة الحكم بمحكمة الاستئناف الابتدائية بالدار البيضاء، في وقت متأخر من مساء الثلاثاء 26 يونيو 2018، أحكاما قاسية: منها 20 و15 عاما، و10 و5 سنوات سجنا نافذا، في حق مناضلين تظاهروا سلميا للمطالبة بحقوق تتعلق بتنمية المنطقة ورفع الحصار والتهميش... ولفقت لهم أفعال وتهم واهية.

– كانت 20 سنة من نصيب كل من ناصر الزفزافي ونبيل أحمجيق وسمير اغيد ووسيم البوستاتي؛

و15 سنة سجناً نافذاً في حق كل من زكرياء أضهشور ومحمد الحاكي والشاب اليافع محمد بوهنوش؛

و10 سنوات في حق كل من محمد جلول ومحمد أمغار وعمر بوحراس وصلاح لشخم وأشرف اليخلوفي وبلال أهباض؛ وهي الأحكام التي سوف يتم تأييدها استئنافيا. ليتواصل الانتهاك والمعاناة في سجون التامك.

كما أن جل المحاكمات لم تتوفر فيها الحدود الدنيا للمحاكمة العادلة حسب المراقبين، ولم تحترم الآجال المعقولة في المحاكمة والاعتقال الاحتياطي...

على غرار قضية حراك الريف، في حالة الصحافيان عمر الراضي وسليمان الريسوني المدة كانت طويلة جدا، تجاوزت الثمانية أشهر، ومن غير المعقول أن يبقى «المتهمين» في إطار الإعتقال الاحتياطي كل تلك المدة، ناهيك أنها توجت بأحكام انتقامية قاسية، وبتهم ملفقة بعيدة عن حقيقة أسباب الاعتقالات، من قبيل الاغتصاب وهتك العرض... باستخدام بعض الضعفاء وأصحاب الأوضاع الهشة؛

كلمة المناضل عمر الراضي الأخيرة كانت معبرة، يوم 23 فبراير 2022، في آخر جلسة التي مرت وسط حصار أمني مشدد، (قضت المحكمة خلالها بتأييد الحكم الابتدائي بالسجن النافذ لمدة خمسة سنوات، وفي حق زميله عماد استيتو بسنة سجنا 6 اشهر منها موقوفة التنفيذ مع الغرامة والتعويض)، حين قال: "كنت أتوقع مرافعة للوكيل العام أكثر رقيا... لقد كانت مليئة بالفقاعات الفارغة لكن الصدمة الكبرى هي حين تحدث عن (الإساءة لسياسات نزع الملكية) وهنا لم نعد بمستوى تونس بنعلي ومصر السيسي لكن أصبحنا في كوريا الشمالية حيث ستصبح النيابة العامة تتدخل في مواضيع عمل الصحفيين. يعني «ما عندكش الحق تهضر»؛

والجلسة الأخيرة لمحاكمة سليمان الريسوني يوم الخميس 3 مارس 2022، بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، تمت بدورها في جو مشحون ومشوب بالترقب الشديد، من طرف الحضور من عائلات المعتقلين السياسيين والعديد من ممثلي الجمعيات الحقوقية الوطنية والدولية والهيئات السياسية والنسائية والشبيبة ولجان التضامن مع معتقلي الرأي بالمغرب والمنابر الإعلامية، ووسط حصار أمني مشدد. وتم خلالها كذلك تأييد الحكم الابتدائي القاضي بالسجن النافذ لمدة 6 سنوات.

هذا غيض من فيض الاستبداد الظاهر/المستتر، والتطبيع كفيل بالتطهير.

بعد مئة يوم على حرب الإبادة:

الكيان يحصد هزيمة وانقسامات داخلية ومحكمة عدل دولية

غسان أبو نجم*

إنه اليوم المئة والعالم أجمع يبحث عن أهداف نتنياهو وحكومته الفاشية التي بعثرها وأفشلها المقاوم الفلسطيني في أرض الضفة وغزة. مئة يوم لم يستطع جندي صهيوني وليس جيشا أن يتموضع في أرض المعركة لأنه سيكون هدفاً سهلاً لمقاوم حافي القدمين يحمل سلاحه باحثا عن أي هدف عسكري. القتلى بالآلاف والجرحى كذلك آليات رغم تقنياتها العالية جدا وقدراتها التدمرية الهائلة لم تستطع إلا تدمير مستشفى أو مدرسة أو مبنى سكني لتكمل ما تدمره طائرات ال F15 وF35 من مجمعات سكنية فوق رؤوس ساكنيها من نساء وأطفال وشيوخ الذين أضحوا بنك الأهداف لأخطر منظمة إرهابية هو الجيش الصهيوني.

لم يستطع حلفاء نتنياهو في الداخل ولا شركائه في أميركا وبريطانيا وألمانيا أن يعترفوا بهزيمتهم في فلسطين فحاولوا توسيع دائرة الحرب فحشدوا أساطيلهم في البحر الأحمر واعتدوا على اليمن الشقيق بحجة أن الحوثيين يعيقون التجارة الدولية رغم إعلانهم أنهم سيمنعون أي سفينة تتجه للكيان الصهيوني فقط والهدف من هذا التوسع في الحرب إعطاء فرصة للجيش الصهيوني لتحقيق جزء من أهدافه واستكمال التدمير الشامل لبنية الشعب الفلسطيني دفعه نحو الهجرة الطوعية أو القصرية والتي اصطدمت بقوة ووعي المقاومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني الذي أصر على التمسك بأرضه ومقاومته.

إن الهزيمة العسكرية التي تجرعها جيش الاحتلال وعدم قدرته على تحقيق الأهداف التي ورطته بها قيادته السياسية جعلته يتخبط في خططه وتقسيماته للمراحل التي رسمها على خرائطه الحربية والتي لم يتحقق منها أي شيء على أرض المعركة فلا هو قادر على تدمير الأنفاق ولا سحق المقاومة ولا تحرير رهينة واحدة من الرهائن ولا إيقاف إطلاق الصواريخ نحو غلاف غزة وباقي المناطق وكل ما حققه عثوره على فردة حذاء يحيى السنوار والتي يمكن إبدالها بضابط صهيوني عند عملية التبادل مما زاد من أزمة الكيان الصهيوني السياسية والذي يعيش بالأصل أزمة بنيوية تطال مؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ودفعت هذه الهزيمة بمزيد من الشرخ بين مكوناته المختلطة ودفعت جزءً كبيراً لترك منازلهم في مغتصبات شمال غزة وشمال فلسطين نتيجة القصف اليومي من المقاومة اللبنانية مما زاد من علو الأصوات بين صفوف القيادات السياسية والعسكرية والأمنية لوقف الحرب والتفاوض مع المقاومة الفلسطينية التي أدارت المعركة بكل اقتدار إضافة لأصوات أهالي الرهائن وقطاع اقتصادي متضرر من هذه الحرب.

ومما زاد المشهد تعقيداً تطور حالة المقاومة الفلسطينية المسلحة في الضفة الغربية وعمليات اقتحام المغتصبات الصهيونية وتطور حالات الاشتباك المسلح اليومي بين المقاومة والجيش الصهيوني والعمليات في الداخل الفلسطيني كان آخرها عمليه الطعن والدهس في رعنانا مما يؤشر إلى أن المقاومة في تصاعد مستمر وأن خيار المواجهة والتصعيد هو الخيار الذي اختارته المقاومة الفلسطينية التي ومنذ بدء حرب الابادة على شعبنا أغلقت كل خيارات المساومة السياسية وأضحت الكلمة لرجالات الميدان الذين لم يطلقوا إلا قراراً واحداً انصرفوا من أرضنا وبعدها نتحدث .

إن الصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني وحنكة وقوة إرادة مقاومته في إدارتها للمعركة وعمق وقسوة الهزيمة العسكرية التي ألحقتها بجيش الاحتلال الصهيوني وقيادته السياسية مما زاد الشرخ في مكونات الكيان الصهيوني السياسية ووضعت شركائه في حالة من القلق والتوجس من قدرات جيش الاحتلال التي كانت تعول عليه للعب دور إقليمي للسيطرة على المنطقة كل هذه الأوهام تبخرت أمام سلسلة الهزائم التي تعرض لها في غزة والضفة وجنوب لبنان والبحر الأحمر وليس هذا فحسب بل وضع الكيان الصهيوني وشريكه الأميركي في حالة من التخبط نتيجة فشل المخطط السياسي المستقبلي الذي جهدت إدارة بايدن في التحضير له.

ولم يقف حجم الهزيمة عند هذا الحد بل وضعت الكيان الصهيوني ولأول مرة منذ اغتصابه أرض فلسطين للمسائلة القانونية أمام محكمة العدل الدولية نتيجة اتهامه بالإبادة الجماعية في دعوى هي الأولى من نوعها ضد الكيان الصهيوني والتي رفعتها ضده دولة جنوب أفريقيا.

بعد مئة يوم من حرب الإبادة لم يجنِ الاحتلال الصهيوني وحليفته وشريكته رأس الشر العالمي إلا مزيداً من التقهقر والاندحار وتذوقوا وتجرعوا طعم الهزيمة العسكرية والسياسية وتلقى خرفٍ البيت الابيض الصهيوني بالفطرة مزيداً من التراجع في شعبيته وتلقى شريكه نتنياهو صفعة بحذاء السنوار ستودي به إلى السجن مهما حاول إطالة الحرب وتوسيع رقعتها للهرب منه وازدادت أزمة الكيان الصهيوني وتوسعت حالات الهجرة والهلع والخوف بين صفوف ساكنيه وفشل مخطط الصهيونية الدينية الفاشية بتهجير الشعب الفلسطيني.

×كاتب أردني

راي مجلة الهدف

لا مسؤولية:

عن الرسمي الفلسطيني والعربي

95 يوماً من تصعيد حرب الإبادة تفضح الكثير، فلسطينيا وعربياً، فهذه السعة التي يتصرف بها العدو في جرائمه ومذابحه بحق شعبنا، لم تكن محصلة الدعم الأميركي وحده، بل نتاج واضح لكوارث الموقف والأداء العربي الرسمي بما فيه الفلسطيني.

ربما نادرة تلك السوابق التاريخية التي واجه فيها شعب تحديات جسيمة وتاريخية تعصف بوجوده، دون أن يستدعي ذلك كل أشكال الوحدة والتضافر والتكاتف لحماية هذا الوجود، والتعبئة والتجنيد العام لكل الموارد وأدوات العمل في هذا السبيل، أما في حالنا فإننا نتعرض لحرب إبادة معلنة ولم نعلن بعد ولو شكلياً عن قيادة موحدة لمواجهة هذا القتل الوحشي المسلط على شعبنا، بل إن قطاع واحد من مؤسساتنا الرسمية لم يقم بالحد الأدنى من واجباته.

يدرك الكل الفلسطيني حدود وسقف الموقف التقليدي للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ تأسيسها، ولكن الأداء الذي قدمته في زمن الحرب كان دون هذا السقف بكثير، بل وتعبير عن عجز وشلل وإفلاس، وهذا هو المهيمن في المشهد الرسمي الفلسطيني، في ظل تغييب منظمة التحرير الفلسطينية، وتعطيل أي محاولة لتشكيل قيادة وطنية موحدة، أو حتى تفعيل الإطار القيادي المتفق عليه فلسطينيا.

هل يعقل مثلاً أن السلطة والمنظمة لم تقم بشيء يذكر لدعم الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد العدو الصهيوني أمام محكمة العدل الدولية؟ وهل يعقل أن جهازها الدبلوماسي عجز عن تقديم المزيد من مشاريع قرارات وقف الإبادة وإدانة الاحتلال للجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن أم أن الأمر تعهدات والتزامات بعدم إحراج الإدارة الأميركية أو وضع ضغط حقيقي عليها؟

ربما المشكلة في غزة؟ ماذا عن جنين وطولكرم ونابلس، وكل شبر من فلسطين يذبح فيه الفلسطيني يومياً، بل عن وجود السلطة نفسه الذي يتحدث نتنياهو عن شطبه يومياً وفرض هيئات دولية بوصاية احتلالية على الفلسطينيين وإنهاء كل معنى لتمثيلهم السياسي والإجهاز على ما تبقى من وجودهم، هل يواجه كل هذا بالانكفاء ودون موقف و قيادة فلسطينية موحدة؟

«لا نؤيد وقف إطلاق النار حالياً» هذا جواب الإدارة الأميركية في كل يوم من حرب الإبادة، فيما لا زال الزعماء العرب يستقبلون رسل الإدارة الأميركية بل ويناقشون معهم تدابير ما يسمى باليوم التالي، اليوم التالي لماذا؟ لإبادة الفلسطينيين؟ لإحراق من تبقى في غزة؟ لإسقاط المقاومة وفرض الاستسلام والإبادة الصامتة على شعبنا؟

إذا كان موقف المستوى الرسمي الفلسطيني يستحق النقد والإدانة، فإن موقف المستوى الرسمي العربي يستحق اللعنات والغضب والاحتجاج، التطبيع المستمر وسفارات العدو المفتوحة وقمع الاحتجاج الشعبي، حصار غزة وتجويع أهلها حتى الموت، كل هذا مستمر دون تعطيل، وما على حكام العرب إلا مناقشة «اليوم التالي» ومواصلة الإذعان لخطط نتنياهو وما يلقي به من رؤى ومصطلحات لحرب الإبادة ضد شعبنا.

قد يكون من نافلة القول أن نذكر بأن هذه الحرب لن تنتهي عند حدود غزة، وأن ما وجده العدو من إذعان وعجز وارتهان عربي سيستثمره باتجاهات عدة، وأن الوجود الفلسطيني ليس وحده المهدد، بل معه كل معنى لوجود الأمة العربية وأمنها

الجبهة السياسية الفلسطينية والعربية في هذه المعركة هي الأسوء والأضعف، بل إنها الثغرة الرئيسية التي تتسلل منها الطعنات للصمود الفلسطيني، وما تعطيه هو إنطباع أنها سلمت بالإبادة، وبدأت في نسج رهاناتها على هزيمة شعبنا، وربما على موضع في خريطة يرسم العدو خطوطها وسقف وجودها ضمنها، لكن هيهات فشعبنا لن يهزم، ولكل أجل نهاية وحساب.

■ عن بوابة مجلة الهدف::الأربعاء 10 يناير

حوار الجزء 2

يسعدنا في هيئة التحرير أن نستضيف رفيقنا عبدالحفيظ اسلامي عضو المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي لنتطارح معه قضايا التعليم والتربية في سياق المعركة الراهنة من خلال وجهة نظره المتميزة حول ما يعتمل في مسارات المعركة بمختلف أبعادها النقابية والسياسية والاجتماعية وما تخلفه من وضع جديد في الحياة التعليمية اليومية.
وبحكم تجربته النضالية وما راكمه في مختلف الواجهات النقابية والحقوقية والجمعوية محليا ومركزيا،سنحاول في سجال عقلاني مع رفيقنا أن نقدم للقارئ ما يمكن أن يخرج الى الضوء بعض أركان ومسارات المعركة النقابية في علاقاتها مع الشغيلة التعليمية.

حوار حول سيرورة الحراك التعليمي (2)

عبد الحفيظ إسلامي

نشر في هذا العدد تتمة الحوار مع الرفيق حفيظ اسلامي حول الحراك التعليمي حيث تم نشر الجزء الأول في العدد السابق:

■ كيف تقيم اتفاق 26 دجنبر 2023 بالمقارنة مع الاتفاقات السابقة عليه؟

● إذا اخذنا اتفاق 10 دجنبر واتفاق 26 دجنبر ،فإن المكتسبات التي جاءا بها كانت متقدمة بكثير مقارنة مع اتفاق 14 يناير 2023 المشؤوم الذي جاء ب00 درهم بينما اتفاق 10 دجنبر خصص 9.5 مليار درهم واتفاق 26 دجنبر خصص 20 مليار درهم وقيل بأنه ستتم هناك إضافات مالية أخرى ،إن هذه المكتسبات جاءت بفضل ضغط الحراك في الساحة لكنها لا ترقى إلى مستوى حل المشاكل المتراكمة للشغيلة التعليمية منذ عقود من الزمن فالشغيلة التعليمية تعرضت لغبن وقهر وحكرة كبيرة جدا وهي كقوة جماعية في الساحة لا ترى بأن اتفاق 26 دجنبر قد أجاب عن كل مطالبها الأساسية.

ويمكن حصر أهم ما جاء به اتفاق 26 يناير 2023 في ما يلي:

في الجانب المالي :

الدرجة الجديدة ابتداء من 2026

التعويض عن العالم القروي قيمته وتوقيت مفعوله لا زال غامضا

1000 درهم عن الرتبة 3 في خارج السلم

الأثر الإداري لخارج السلم ابتداء من 2021

بعض المكتسبات من السنوات الاعتبارية لضحايا الزنزانة 10

الالتزام بالزيادة في الأجور لأساتذة الابتدائي والاعدادي ابتداء من شهر مارس وبأثر رجعي من شهر يناير، لم تحدد القيمة بعد

في الجانب التشريعي : دمج أساتذة المفروض عليهم التعاقد في إطار مقتضيات «الوظيفة العمومية» مع الاستمرار في التوظيف الجهوي وليس المركزي مما يجعل التوظيف الجهوي مستمرا .

في الجانب السياسي :

حذف فقرة الالتزام بالسلم الاجتماعي لمدة 4 سنوات الذي صادق عليها الرباعي في اتفاق 10 دجنبر

ما هي نقط ضعف هذا الاتفاق:

+ من الناحية التشريعية : لم يلغ نهائيا التعاقد والتوظيف الجهوي

+ من ناحية العدالة الأجرية :

– لم يستطع زيادة إضافية واضحة في الأجور

– لم يعط الأهمية اللازمة للمدرسين في القسم وخاصة مدرسي الابتدائي والاعدادي

لم ينصف شيوخ التربية والتعليم المقصيين من خارج السلم فالأثر الإداري ل 2021 لم يحل المشكل المزمن والظلم الكبير لهذه الفئة مزاولين ومتقاعدين(للتاريخ نقابة fne هي الوحيدة التي استمرت في المطالبة بإنصاف المقصيين من خارج السلم وبالأثر الرجعي بعد اتفاق 14 يناير 2023)

الدرجة الجديدة ستستفيد منها الأجيال المقبلة وليس القريبين من التقاعد أو المقبلين عليه أو المتقاعدين

زيادة 1000 درهم في الدرجة الثالثة لن يستفيد منها المقبلون على التقاعد للسنوات الخمس المقبلة

عدم القدرة على تحقيق أي مكتسب للتعليم الاولي ولباقي الفئات من العمال في إطار التدبير المفوض في قطاع التعليم .

لن يستفيد المقبلون على التقاعد من الزيادات المادية بفعل معدل 96 شهر لاحتساب أجر التقاعد

بطبيعة الحال لا يمكن للتقييم أن ينصب فقط على الجانب المطلبي بمعزل عن المحيط السياسي والجماهيري المتميز بما يلي :

رغم التعاطف الذي أبدته الأسر مع الحراك التعليمي وصل حد تنظيم وقفات للأمهات والآباء دعما للحراك وتبرما من وضع التعليم ومشاكله البنيوية ، فإن ما تحقق من مكتسبات اتفاق 10 دجنبر ثم 26 دجنبر والترويج لها و دعوة بعض النقابات وبعض الهيئات المتكررة الأساتذة بالرجوع إلى القسم وخاصة منذ اتفاق 10 دجنبر كلها عوامل ستأثر على موازين القوة.

كما أن توقيع fne لاتفاق 26 دجنبر وتقديرها أنه حان الوقت لانقاذ مركب الحراك بعد بروز علامات التصدع وسط «طاقم القيادة « الغير آمن ،كلها عوامل ستخيم بظلالها على الحراك .

من جهة أخرى يبدو بأن اليسار التقدمي الذي كان دائما الموجه الفكري والسياسي للأطروحة النظام المخزني حول القضية التعليمية لم يستطع التخلص من الانتماء الضيق المرتبط بالتموقعات والحلقية والمزايدات الصغيرة ، بدل فتح ملف وآفاق الحراك التعليمي للدفاع عن المدرسة العمومية وربطها بالمشروع الديمقراطي وبالإصلاح الفعلي البيداغوجي والتربوي وبمشروع تعليم شعبي ديمقراطي وبفتح ملفات الفساد و في التعاضديات الاجتماعية ومحاكمة الانتهاكات المرتكبة في هذا القطاع ومحاكمة لوبيات الفساد فيه والترسيخ لمبدأ عدم الإفلات من العقاب بدل التوجه لمحاكمة مناضلي الحراك وتوجيه الاتهامات لهم والعمل على شيطنتهم .

إن «ميثاق شعبي» حول التعليم لم يجد القوة السياسية التقدمية الوحدوية لإخراجه . كما أن «الجبهة الاجتماعية» و«الإئتلاف من أجل المدرسة العمومية» أصيب بالشلل التام أمام حركة اجتماعية قوية مثل الحراك التعليمي ولم تستطع حتى مواكبته موقفيا.

كما لم يستطع «المثقفون» و«التربويون» المتكلمون في الموضوع انتاج ما يفيد بالذهاب أبعد من المقاربة الحسية للمطالب إلى عمق أزمة التعليم مع بعض الاستثناءات القليلة ، ولا بإثارة قضايا المدرسة العمومية (البرامج والمناهج – الخوصصة – المجانية – الميثاق الشعبي حول التعليم – المكانة الاعتبارية للأستاذ – التطبيع التربوي – الفساد وسط المنظومة التعليمية – التعليم الأولي – الأجر المعياري...)

إن النقاش في مواقع التواصل الاجتماعي يعكس التناقض في الخطاب ،فمن جهة نجد تواجد خطاب عقلاني علمي نقدي مسيس له مرجعيات قيمية ،ومن جهة أخرى نجد خطاب شعبوي يطغى عليه التعميم ،الإسهال في التخوين ،أحكام القيمة الجاهزة ،اللغة السوقية ،المزايدة اللفظية ،التناقض بين الأقوال والأفعال، اختلاق الأكاذيب...

■ لقد استمر الحراك رغم توقيع اتفاق 26 دجنبر 2023 ، فما هي آفاقه وما هي الشروط المطلوب لنجاح الحراك التعليمي في التحول إلى قوة اجتماعية للدفاع عن المدرسة العمومية ؟

● لا يمكن أن نرسم آفاقا للحراك بدون استحضار العديد من الملاحظات منها :

إن النضال المبني على المطالب الفئوية لا يمكنه إلا أن يستمر بهذا الشكل أو ذاك لسبب بسيط هو استمرار المظلومية والغبن والتمييز في حل بعض الملفات .فالحوارات بدأت بشعار «أن النظام الأساسي لا يجب أن يترك ضحايا جدد» وانتهى الترويج بأن «وجود ضحايا جدد مسألة طبيعية في كل نظام أساسي»!

إن نضالات الشغيلة التعليمية المطلبية تشتغل بطبيعتها بمسارين ويخضعان لميزان المفاوضات والحراك في الساحة ،وهذا الميزان تعرض للتكسير بدل خلق تناغم جدلي بين المفاوضات والحراك في الساحة ،وهذا هو الأمر الذي يجب أن يخضع للتقييم .

أن التنظيمات النقابية ضرورية ،وأن رفع شعارات ضد النقابات بالمطلق في المسيرة الأخيرة ل4 يناير 2023 (لأول مرة في الحراك)فيه تصفية حسابات سياسية لقوى تستغل غضب الشغيلة من نتائج الحوار وتحميلها المسؤولية في ذلك للنقابات كمنظمات جماهيرية بالجملة بدون تمييز سياسي مسؤول في «من وما يخدم الشغيلة التعليمية ومطالبها» و«من وما يعمل على استخدامها» و«من وما هو ضدها» ذلك أن التنظيمات النقابية ليست وحدة متجانسة لا من حيث المرجعيات ولا من حيث أسلوب تنظيمها وإدارتها.

إن إطلاق كلمة «البيروقراطية» بل و«الخيانة «على كل النقابات بدون تمييز ينطلق من التجييش وليس من التحليل العلمي لواقع العمل النقابي ولمواقفه

إن عمليات التجييش حالت دون التمييز بين نقد أساليب عمل بعض القيادات النقابية وعملية محاربة العمل النقابي فأغلب الشغيلة غير منقبة وبالتالي يسهل عليها في سيكولوجية دينامية الحشود رفع شعار «لا للنقابات» بدون إدراك لمخاطر هذا الشعار عليها وستجد دائما من ينفخ في النافور من الفوضويين والشعبويين .

في المقابل التنسيقيات لها دور إيجابي في التعبئة متى توفرت لها كوادر للقيادة المسؤولة والقادرة على إدارة الصراع بنضج وبتدبير جدلي يستحضر الدور المهم للمنظمات النقابية التقدمية المناضلة في المجتمع والدور التعبوي للتنسيقيات.

كما أن لجوء الوزارة /السلطة إلى المقاربة القمعية والتوقيفات المؤقتة بالجملة منذ يوم الجمعة 5 يناير ستخلق وضعا جديدا من التذمر والغضب وسط الشغيلة التعليمية ،وسواء أعادت للأقسام أو بقيت في الساحة ، فإن المنظومة التعليمية ستعرف ضررا بنيويا وخرابا معنويا نتيجة هذه السياسات المخزنية والحكومية المرتجلة المبنية على الفرز الأمني وضرب الحقوق وليس على حل المشاكل.

■ تتهم بعض «الأقلام» نساء ورجال التعليم بالجهل المعرفي والقيمي والسياسي ، وتطرح علامة استفهام على نوعية التعليم العمومي وجودته ؟

● كل دراسة موضوعية ستبين ما يلي : أن هناك من جهة وعي متنامي للشغيلة التعليمية بمشاكلها وبمشاكل المنظومة ففي خضم الصراع تتعلم الشغيلة التعليمية قوانين الصراع الطبقي التي ليست مجزوءة للدراسة في «مدرسة إعادة الإنتاج» وهي تتعلم كيف تبني «أدوات الدفاع الذاتي» عن مطالبها.

لكن هذا الوعي لا يرقى إلى الوعي السياسي والنقابي المنظم دائما وهذا راجع لتراجع التكوين النقابي والسياسي التقدمي ولابتعاد جزء مهم من الشغيلة التعليمية عن التنظيم النقابي، مما يتطلب إعادة بناء العمل النقابي على أسس من الديمقراطية والشفافية.

إن النقاش في مواقع التواصل الاجتماعي يعكس التناقض في الخطاب ،فمن جهة نجد تواجد خطاب عقلاني علمي نقدي مسيس له مرجعيات قيمية ،ومن جهة أخرى نجد خطاب شعبوي يطغى عليه التعميم ،الإسهال في التخوين ،أحكام القيمة الجاهزة ،اللغة السوقية ،المزايدة اللفظية ،التناقض بين الأقوال والأفعال، اختلاق الأكاذيب...

وهي مظاهر تعكس ضعف المنطق العلمي والمنظومة القيمية عموما في المدرسة والبرامج والمناهج ، وضعف التكوين النقابي والسياسي بصفة عامة...

الاثنين 8 يناير2034

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تدين التضييق والاستفزاز بحق المعتقل السياسي محمد جلول

تلقى المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بقلق شديد نبأ دخول المعتقل السياسي محمد جلول، المعتقل على خلفية حراك الريف الموجود بسجن طنجة 2 في إضراب مفتوح عن الطعام بلغت مدته لغاية يومه ثمانية أيام، احتجاجا على ما يتعرض له من مضايقات وانتهاكات لحقوقه السجنية.

والمكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إذ يناشد المعتقل السياسي محمد جلول للوقف الفوري لإضرابه المفتوح عن الطعام حفاظا على صحته وسلامته الجسدية والنفسية، يطالب باحترام حقوقه وحقوق كافة المعتقلين السياسيين.

إن المكتب المركزي للجمعية، إذ يعتبر التضييق على المعتقل السياسي محمد جلول ، المعروف بحكمته والتزامه وأخلاقه العالية، وحرمانه من حقه في الاتصال بوالدته المريضة وأبنائه، ومن بعض المكتسبات التي حققها عبر إضراباته المتكررة عن الطعام باعتبارها الوسيلة الوحيدة المتاحة له للتعبير عن احتجاجه بالسجن، الذي قضى به ما يقارب ثماني سنوات، انتهاك صارخ لحقوقه، وأساسا الاتصال بعائلته وبالعالم الخارجي، وهو حق مكفول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومنصوص عليه صراحة في القاعدة 58 من قواعد نيلسون مانديلا (قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء) التي تشير الى السماح للسجناء، في ظل الرقابة الضرورية، بالاتصال بأسرهم وأصدقائهم على فترات منتظمة، بالمراسلة كتابة، وحيثما يكون متاحا، باستخدام وسائل الاتصال، والوسائل الإلكترونية والرقمية وغيرها..، ومضمون بمقتضى التشريعات والقوانين الوطنية المنظمة للسجون، ويحمل المندوبية العامة لإدارة السجون المسؤولية الكاملة على حماية صحته وسلامته الجسدية والنفسية أخذا بعين الاعتبار أنه أعلن عن خوض إضراب لامحدود عن الطعام وفق تصريح لعائلته، خصوصا أن بنيته الصحية ضعفت كثيرا نتيجة طول المدة التي قضاها بالسجن والإضرابات المتكررة التي اضطر لخوضها لفرض احترام حقوقه.

والمكتب المركزي اذ يستنكر هذا التضييق وهذه الإجراءات الانتقامية منه فإنه يطالب ب:

· الاستجابة الفورية لكافة مطالبه باعتبارها حقوقا مشروعة تخولها له المواثيق الدولية، ويكفلها له الدستور وتنص عليها القوانين، حفاظا على سلامته الجسدية والنفسية وضمانا لحقه في الاتصال بالعالم الخارجي، وصونا لحقه في الحياة ولكرامته كمعتقل سياسي. ويحمل الدولة ممثلة في مندوبيتها للسجون، مسؤولية توفير الرعاية الواجبة له وتحسين شروط عيشه داخل السجن، محذرا من مغبة ما قد يسفر عنه إضرابه الطويل عن الطعام من مس بحياته أو صحته وكذا صحة وحياة والدته المريضة، التي اضحت تترقب برعب اي خبر منه او عنه.

· إطلاق سراحه وسراح كافة المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم رفاقه بنفس السجن ممن تبقى من معتقلي حراك الريف، ومعتقلي كافة الاحتجاجات بالمغرب، ومعتقلي الرأي والصحفيين وعلى رأسهم المعتقلين سليمان الريسوني وعمر الراضي والمدونين/ات وعلى رأسهم سعيدة العلمي، وجعل حد للاعتقال السياسي وضمان حرية الرأي والتعبير والحق في التظاهر السلمي وكافة الحقوق والحريات.

وختاما يوجه المكتب المركزي نداءه لكل الهيئات الديمقراطية والحقوقية والسياسية والنقابية والجمعوية والنسائية والشبابية ولجن دعم المعتقلين السياسيين ببلادنا، لتوحيد جهودها وتكثيفها والنضال من أجل فرض الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي ببلادنا، والصحفيين والمدونين واحترام حق الشعب المغربي في تقرير مصيره السياسي والاقتصادي والثقافي، وسن سياسات تستجيب للحاجيات الحقيقية للمواطنات والمواطنين، واحترام الدولة لالتزاماتها الدولية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

■ عن المكتب المركزي
بتاريخ 13 يناير 2024.

بين الكاريزما والقيادة

نورالدين موعابيد.

أكاد أزعم أن المفاهيم باتت تخترقنا في معيشنا اليوميّ، فإذا حضورها نفيس، لا مناص من اعتباره، والاعتداد به حتى ينقاد العالمُ فهما، تفسيرا، ومن ثمة نفعّل تغييره، على الرغم من طابع المفاهيم،التجريديّ.و تساءل البيداغوجيون عن إمكان: تعلم التجريد / تعليمه، منهم بخاصةBritt Marie Barth. وكانGilles Deleuze ، و صديقه Felix Guattari قد عرّفا الفلسفة بأنها إبداع المفاهيم..أما بؤرة هذه السطور فهي علاقة مفهوم الكاريزما بمفهوم القيادة.

من دلالات الكاريزما أنها نعمة «سماوية» وهبتها الآلهة إنسانا اجتمع فيه/له من المهارات الخاصة، والقدرات الاستثنائية، والكفايات النوعية، والاستعدادات المتميزة ما تفرق في غيره. وبذلك يأتيه الارتقاء حبوا مغتنما سلطته الرمزية، بما أنه فاتن، ساحر، جاذب، خارق، بليغ التأثير، يعبئ ما تيسر له من ذكاءات متعددة، متضافرة، لاسيما الذكاء البينذاتيّ، والذكاء اللغويّ، والذكاء المنطقيّ.. إلا أن هذا المذهب مذهب ميتافيزيقيّ، لأن العقل الموجِّه، الناقد أعدل الأشياء توزّعا (قسمة)، كما قال صاحب «قواعد المنهج»René Descartes، بمعنى أن الكاريزما ليست فطرية، وإنما هي مما يكسبه الإنسان المناضل بكدحه، بكده و جهده. يقول الشاعر صلاح الدين الصفديّ:

الجد في الجد و الحرمان في الكسل
فانصب تصب عن قريب غاية الأمل

جانس جناسا ناقصا بين الجد / الجد؛ إذ الأول مفتوح الجيم،وهو الحظ، النصيب، السهم، الشقص...،بينما الآخر مكسور الجيم، لأنه هو العمل المبذول فيه الاجتهاد، بلا تراجع، ولا تخلّ، العلياءُ ديدنُه، والفأل محرّكُه، هذا في صدر البيت(مصراعه، شطره الأول)، وفي عجزه جانس أيضا جناسا ناقصا بين انصب/تصب. وأسعفته المقابلة إسعافا دلاليا حيث عدد الطباق محافظا على البنية الترتيبية: الجد+ الجد# الحرمان + الكسل.

يتبيّنُ أيُّ متتبع أريب أن القيادة الحكيمة تجل من تجليات المعايير والمواصفات المتوفرة بسخاء في الشخصية الكاريزمية ذات المؤشرات الملاحظة المقيسة.

*حول علاقة الكاريزما بالقيادة:

يمكن أن أستهلّ هذا المفصل بشعار زاملنا طويلا،و نحن طلبة بمدرجات الكليات ذات الحضور اليساريّ:»لا إصلاح لارجعية،قيادة ثورية.»وذلك لراهنيته الحجاجية – الاحتجاجية، وليس من باب النوستالجيا، بل إن مصنفي القيادة ليميزون، عادة، أربعة أصناف هي: القيادة المتسلطة، القيادة الحافزة، القيادة الخادمة، القيادة الديمقراطية. ولعل الصنف الأخير هو المثمّن عاليا،غاليا والسر في ذلك أنه يؤمن ب»القيادة الجماعية»، الإشراكية(التشاركية)حتى لا يتشرنق القائد الفرد حول ذاته. ولا أريد في هذه العجالة إثارة مؤلف»دور الفرد في التاريخ»،الذي ألفه»بليخانوف».

هكذا يتبيّنُ أيُّ متتبع أريب أن القيادة الحكيمة تجل من تجليات المعايير والمواصفات المتوفرة بسخاء في الشخصية الكاريزمية ذات المؤشرات الملاحظة المقيسة.إجمالا يمكن أن أقول-- باطمئنان--إن الخصائص المميزة مهما تبدت ذاتية(شخصية)،فإنها في حقيقة أمرها «إفراز»مجتمعيّ متطلع إلى: توسيع الآفاق، والإنصات البيداغوجيّ النشيط، المستند إلى التنظيم، والتخطيط والتقويم الناقد، واجتراح حلول الوضعيات-- المشكلات بجرأة و مجازفة محسوبتين وفق استراتيجية دقيقة، هادفة، واعية، كفيلة بتحويل القواصم (الصاد قبل الميم) إلى عواصم تستحضر ما راكمته الشعوب التقدمية من خبرات / تجارب أضحت هي مرجعيات التقدميين مع مرونة وانفتاح على ثنائية الهدم/البناء، وتحريك السيناريوهات والتكتيكات كلما استدعت الضرورة ذلك.

وبما أن «النقد الذاتيّ» محفوظ في النظرية والممارسة الثوريتين فإن القيادة أبعد ما يكون عن التأبيد والتوريث، إنها بإيجاز نسبية تتغير محدداتها. نقرأ في الموسوعة الفلسفية: ((عبادة الفرد، الانقياد الأعمى لسلطة رجل دولة أو شخصية عامة، والتقدير المبالغ فيه لمزاياه الفعلية والعبادة الصنمية.. وتنظر الماركسية إلى دور الفرد القائد على أنه مرتبط ارتباطا وثيقا بمسير الصراع الطبقي الموضوعي، ونشاط الجماهير، صانع التاريخ، فلا يمكن الاستعاضة عن خبرة الملايين الجماعية بخبرة زعيم مهما كانت عظمته..)) (روزنتال ويودين. ترجمة: سمير كرم. دار الطليعة. بدون تاريخ، ص: 292 بتصرف.).. فكأن الصراع بين المثالية والمادية لا ينتهي، فلا يتوارى إلا نورالدين موعابيد. من جديد..

نونبر 2023.

شرعية الحراك التعليمي
نتائجه وآفاقه

النافعي ابراهيم

شرعية الحراك التعليمي

يستمد الحراك التعليمي مشروعيته من كونه انتفاضة في وجه سياسات طبقية في مجال التعليم عمرت لسنوات متتالية، حيث عمل النظام المخزني عبر حكوماته المتعاقبة على اخضاع القطاع الى مقاربة محسباتية، نابعة من التوجهات التقشفية المملات من طرف الدوائر الامبريالية الكبرى صندوق النقد والبنك الدولي؛ هذه المقاربة التي تحاول القضاء على الحق في العمل القار، والحق في التعليم المجاني وباقي الخدمات الاجتماعية...

جدير بالذكر، أن المكتسبات الاجتماعية حققتها الطبقة العاملة خلال القرن الماضي، بفضل نضالاتها النقابية والسياسية المريرة من جهة، وبفضل سياق دولي كان يتسم بالحرب الباردة ووجود تجارب اشتراكية قائمة من جهة أخرى (رغم ما يمكن أن تسجيله على هذه التجارب من ملاحظات نقدية)، إلا أنها كانت تفرض نوعا من التوازن في القوة لصالح شعوب وعمال وكادحي العالم.

وتسعى السياسات النيوليبرالية منذ سقوط جدار برلين للتخلص من المكتسبات الاجتماعية، والى تعميم الهشاشة وسط الشغيلة. حيث ينظر رأس المال إلى الخدمات الاجتماعية كقطاع غير منتج، وجب وضعه رهن إشارة الرأسمال المتعطش للربح، فالنيوليبرالية تعتبر التعليم والمعرفة بشكل عام، بضاعة قابلة للبيع والشراء، أي ينبغي أن تخضع لمنطق السوق الخاضع لقانون العرض والطلب. وينظر للمدرسة كمقاولة استثمارية، والى المدرس كأجير، وينظر الى التلميذ كزبون.

هكذا فإن هذه الفلسفة النيوليبرالية لا ترى في التعليم حق من حقوق الانسان. فرغم أن المعرفة هي النشاط الذي يميز الانسان عن غير من باقي الكائنات، وبالتالي فإن الحق في الوصول إلى التعليم والمعرفة ينبغي أن يكون على قدم المساواة بين جميع البشر بغض النظر عن انتمائهم الاجتماعي والعرقي. إلا أن عمى السعي وراء مراكمة الربح، يجعل من المقاربة الرأسمالية وكأنها تروم العودة بالبشرية إلى المجتمعات العبودية التي سادت في اليونان القديمة حيث كان التعليم حكرا على الطبقة الأرستقراطية، أي أولئك الذين يمتلكون إمكانية دفع تكاليف التعليم.

يستمد هذا الحراك التعليمي شرعيته أيضا، من كونه جاء ردا على توجه بيروقراطي داخل الحركة النقابية المغربية، كرس لمفاهيم التعاون الطبقي، والشراكة والسلم الاجتماعي...حيث عملت القيادات النقابية الفاسدة على تشويه العمل النقابي وإفراغه من محتواه النضالي الطبقي، واختزلته في مسلسلات من الجلسات الحوارية المغشوشة، التي تجري في غرف مغلقة وفي عزلة وسرية تامة عن جماهير الشغيلة. ساعية من وراء ذلك إلى خلق الإنتظارية واليأس. وبالتالي دفع الشغيلة إلى القبول في النهاية بالفتات الذي تجود به الكتلة الطبقية السائدة...هكذا فإن مبادرة الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي، لتأسيس التنسيق الوطني لقطاع التعليم يوم 10 شتنبر 2023، ودعوت هذا الأخير لإضراب ومسيرة 5 أكتوبر المنصرم، وما جاء بعده من أشكال نضالية قلب السحر على الساحر، وفضح كل الدسائس والمؤامرات التي حيكت ضد نساء ورجال التعليم.

نتائج الحراك التعليمي

يمكن قراءة نتائج الحراك التعليمي من عدة زوايا ومستويات، سوف نحاول تسليط الضوء على الموضوع من خلال تقسيم نتائج الحراك التعليمي إلى شقين:

الأول: استطاع الحراك التعليمي أن يعيد الثقة في قدرة الشغيلة التعليمية، وعموم الطبقة العاملة على تغيير موازين القوى، وعلى تغيير الواقع وفرض نفسها وانتزاع حقوقها. إن هي توحدت وتنظمت وناضلت بشكل واعي وديمقراطي. كما أن هذا الحراك أثبت أن الطريق نحو الحقوق يمر بالضرورة عبر النضال، فالحقوق تنتزع ولا تعطى.

الثاني: لقد تمكن الحراك التعليمي من تحقيق العديد من المكتسبات لصالح الشغيلة التعليمية، ولا يمكن أن ينكر ذلك إلا جاحد، أو غير متتبع، أو من له مصلحة في زرع فكرة «لا جدوى من النضال» في صفوف نساء ورجال التعليم. صحيح أن نتائج الحوار لم ترقى إلى تطلعات الجماهير التي استعادت ثقتها بنفسها وأصبحت تعانق السماء، وذلك ما عبرت عنه قيادة الجامعة الوطنية للتعليم FNE كذلك. لكن هذا لا يمنع من القول أنه بفضل هذا الحراك تم التقدم في حل مجموعة من الملفات التي ظلت عالقة لعقود طويلة، كما حقق زيادة عامة في الأجور غير مسبوقة، إذا ما قورنت بتاريخ الزيادات في القطاع. كما تم نسخ النظام الأساسي المشئوم، وفتح مفاوضات حقيقية حول نظام أساسي جديد يراعي مطالب نساء ورجال التعليم.

هذا المنحى فقد أكد الحراك التعليمي منذ 5 اكتوبر 2023 حقيقة هامة مفادها رفض فكرة أن نساء ورجال التعليم اصبحوا أكثر خنوعا وقبولا بواقعهم البئيس والمزري وبالتالي صارت لا تعطي بالا واهتماما لتغيير هذا الواقع الرديء المنعكس على كل جبهات حياتها اليومي

آفاق الحراك التعليمي

يجب على القوى الديمقراطية والحركة النقابية المكافحة، أن تعمل على الاستفادة من الحراك التعليمي التاريخي لصالح الحركة الجماهيرية عموما، والحركة النقابية خصوصا. وذلك من خلال استثمار هذا الحراك وفق المستويات التالية:

– المستوى التنظيمي: ينبغي أن تعمل الحركة النقابية والقوى الديمقراطية على استيعاب الطاقات والذوات المناضلة التي أفرزها الحراك. حيث كشف الحراك على إن الشغيلة التعليمية تحتوي على خزان من المناضلين والمناضلات الممتلكين والممتلكات لقدرات تواصلية وتعبوية هائلة، واستعدادات للنضال والتضحية في سبيل الحقوق والحريات. لذلك ينبغي توفير فضاء الاستقبال داخل التنظيمات المناضلة، وفتح أبواب النقابة لتتحول إلى نقابة جماهيرية حقيقة. ان كسب الشغيلة التعليمية الى العمل المنظم والمنتظم هو معركة حقيقية ضد التيارات الفوضوية والأنانية الرافضة لكل أشكال التنظيم، والمحقرة للعمل الجماعي التطوعي.

– المستوى التكويني: يطرح هذا الحراك على التنظيمات المكافحة تحدي تكوين وتأطير الجماهير المناضلة، حيث ظهرت الحاجة الملحة إلى خلق وعي نقابي وسياسي، حتى نتمكن من تحويل هذا الاستعداد العفوي للنضال إلى نضال واعي، الأمر الذي من شأنه أن يمنح الحركة القدرة على تجاوز بعض النقائص؛ مثل استخدام الاشاعة لتوجيه وعي الأساتذة. لذلك ينبغي عقد دورات تكوينية وجامعات ومخيمات إقليمية وجهوية ووطنية، كما يمكن الاعتماد على وسائل التواصل الحديثة لهذا لإنتاج محتويات هادفة...

– المستوى الإعلامي: ينبغي التعريف بنتائج الحراك، ومحاربة ثقافة التخوين والتيئيس التي تعمل بعض الجهات على نشرها وسط الشغيلة التعليمية، لدفعها إلى فقدان الثقة في ذاتها من جديد، وفي النضال بشكل عام، وذلك لضمان عدم عودتها للشارع قصد الاحتجاج على المشاريع التخريبية التي تستعد الحكومة لتمريرها مثل: قانون الاضراب، وتخريب صناديق القاعد. إذن على الاعلام المناضل أن يخوض حرب الأفكار للتعريف بأهمية هذا الحراك، والتأكيد على ضرورة خوض النضال النقابي والسياسي لتحقيق المكتسبات.

على سبيل الختم ينبغي ان النهوض المفاجئ للحركات الاجتماعية، تطرح على التنظيمات الديمقراطية والمكافحة، أن تكون في استعداد دائم على جميع المستويات التنظيمية والإعلامية والتكوينية لالتقاط لحظات المد الجماهيري لتحقيق أكثر المكتسبات لصالح الجماهير المنتفضة، وكسب هذه الفئات لصالح النضال العام، وللمعارك المقبلة، لذلك ينبغي على قادة الحراك تفادي اجهاد الحراك أو تحميله أكثر من إمكاناته، لذلك ينبغي امتلاك القدرة على صياغة التكتيكات المناسبة لتحقيق المكتسبات وتقليل الخسائر، للحفاظ على جدوى النضال.

حول أدب السجون

نورالدين موعابيد

يمكن أن يثير هذا العنوان فيضا من التساؤلات، وهي تساؤلات مشروعة في ماكروبنيتها، من قبيل: ما خصوصية أدب السجناء، وهل بوسعنا تمييز أدب السجينات؟، لماذا لا نكتفي بالمكون الأول (أدب)، ونترك من ثمة لهذه المقاربة أو تلك حيز رصد علاقاته بمستوياتها المختلفة، وأبعادها المتعددة؟.. قد يرد أحد اللطفاء، الظرفاء بأن المربع السيميائيّ، الذي حدده Aristote، وطوره Greimas يستند إلى محورين: محور التناقض، ومحور التضاد، وهما مشفوعان بمحور ما تحت التضاد، ولذلك يتيسر أن نقول (الأدب)، و(اللاأدب). والظاهر أن الأدب يتقاطعه المؤتلف والمختلف (الثابت والمتحول «المتغير»).. فماذا عسى السطور القادمة أن تقول حول موضوعة أدب السجن؟

أقول بدءا إنه أدب يتجاوز الترف والبذخ، محققا زواجا كاثوليكية عقد / يعقد قرانه الإمتاعُ والإقناعُ المتماهيان، اللذان لا ينفصلان البتة. وفي توقه إلى الحرية المغتصبة على مستويات الواقع، يخلق حرية أخرى في البوح الحميم، فإذا هو منجذب إلى عزاء ينفلت من رقابة المستبد بالقوة، والمستبد بالفعل. ولا أزعم ما يزعمه التحليل النفسيُّ، ولاسيما الفرويديّ، الذي يعتبر المبدع «مريضا» يعمد إلى التصعيد (الإعلاء، التسامي.)، وإلا فإنني قد قزمت أدب السجون، وقصرته على الحالات التي تغيّب فيها الحرية، وبذلك فإن الإبداعية لا تفارق شرطها وهو الأسر. والحقيقة أنه ماهية وجوهر، والجوهر ما لا يحتاج إلى غيره، وما يدوم زمانين، فالأديب أديب بين القضبان، وخارج أسوار الزنزانة. ولعلك تذكر أيها القارئ اللبيب، كيف رفض محمود درويش حصره في كونه «شاعر الأرض المحتلة»؟

وعندي أن كلنا يعيش سراحا مؤقتا، كما ردد عبد اللطيف اللعبيّ، وسبق أن اعترف يوسف إدريس بأن ما في الوطنَ العربيّ، برمته، من حرية لا يكفي كاتبا واحدا.. وإذا كانت الدراسات التي بأرت اهتمامها في أدب السجناء محتشمة، فإن وضع أدب السجينات لم يحظ حتى بذلك النزر الذي احتفى بأدب السجناء.. وبما أن الأمر كذلك فإنه يعنّ لي أن ألامس أدب إحدى المناضلات اللواتي عانين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، في الأسر، وهي «نادية الخطاب»، مبدعة رواية: «احترقت لتضيء»، تلك الرواية التي أسالت، وما زالت تسيل، لعاب المهتمين بالتنشئة القرائية/ الإقرائية.

ولعل الإضافة النوعية التي تستوقف القراء هي أنها صورت ببراعة نافذة معاناة أخرى، غير معاناة الأديب الرجل؛ إذ أماطت اللثام عن مترتبات الحيض، وتداعيات الوضع بالنسبة إلى اللواتي اعتقلن وهن حوامل، وإكراهات الاحتفاظ بالمواليد ردحا من الزمن في الزنزانة دونما توفير أبسط شروط استقبالهم. (قنوات صرف المياه، التغذية الضرورية، الملابس، اللعب..). تقول عن الصغيرة « ثائرة »، التي وُلدت في المعتقل (مرت الأيام والشهور وكبرت «ثائرة» أمام

> قزمت أدب السجون، وقصرته على الحالات التي تُغيّب فيها الحرية، وبذلك فإن الإبداعية لا تفارق شرطها وهو الأسر. والحقيقة أنه ماهية وجوهر، والجوهر ما لا يحتاج إلى غيره، وما يدوم زمانين، فالأديب أديب بين القضبان، وخارج أسوار الزنزانة. ولعلك تذكر أيها القارئ اللبيب، كيف رفض محمود درويش حصره في كونه «شاعر الأرض المحتلة»؟

أعيننا، وكانت طفلة خمس وعشرين أمّا، بكل تفاصيل حياتها، نلاطفها، ندللها، نعلمها نربيها أسيرة صغيرة، وليست طفلة، نطقت كلماتها الأولى بطلاقة، عوالمها وكلماتها محصورة في هذا المكان المغلق، تحاول مد بصرها فيصطدم بحائط متعفن أو سور عال أو أسلاك شائكة...) (ص.ص:101/100). في عوالم نادية الخطاب السردية ما يجذر قيمة القيم: «الكرامة»، كما في قولها الشفاف: «خسئت وخسئ كل من أراد إذلالي وإهانتي، كرامتي فوق كل شيء، أعد هذا الطعام كي يلعقه أسيادك..»

ويعترف سليم النجار بأن الأسيرة المحرّرة نادية، على الرغم من انغماسها في الاتجاه الدراميّ، فإنها تميل إلى «الكوميديا السوداء»، ولذلك فإن سرّ قوتها وقدرتها يكمن في كونها مناضلة بالأساس، وتختزن داخلها قابلية تحليق واسعة..) (انظر مقاله المنشور في العالم الأزرق «قراءة في رواية « احترقت لتضيء «(نادية الخطاب). وعنده أنها تماهت وفنّ السماع لتحاكيه بانفتاح وامتياز (وهي تستكشف عوالم أصوات الأسيرات في بناء سرديّ)، يعرّي بربرية الكيان الصهيونيّ، وكيف واجهتها الأسيرات المتشبثات بحقهن في الحرية، تشبثا «جنونيا»، يأبى المساومة والانبطاح. والطريف أن نادية الخطاب، وإن كان ممكنا أن تستند إلى ثنائية الواقعيّ/ المتخيل، لم تشأ أن تركن إلى ما يبعدها عن الواقع، هي ذي تقول (أعترف بأنني لم أكن أملك الجرأة الكافية التمرد على العادات والتقاليد السائدة في ذلك الوقت، ولم أكن قد وصلت إلى الوعي الحقيقيّ في القدرة الفعلية على اتخاذ قرار مستقل وتحمل نتائجه..).. بل إنها لا تلوم والدها ذا العقلية الشرقية، الذي حال دون هروبها مفضلا إلقاء القبض عليها من قبل جيش الاحتلال، على هروبها إلى الجبل صحبة الشباب. وعلى الرغم من البعد التوثيقيّ، تبدت الجمالية طافحة، ندية، وهكذا تآلف هذان البعدان، وتناغما بلباقة نادرة، وكياسة آسرة.

يناير 2024

إرهاصات آداب السجون

عبداللطيف صردي

تزخر المكتبة العربية بالكثير من المتون حول الاعتقال .مما ترتب عنه تراكم هائل او فائض في هذا الجنس الأدبي كمؤشر دال عن غياب الحرية والديموقراطية في الوطن العربي من الجحيم الى الخليج كما قال الشاعر الكبير محمود درويش. واذكر على سبيل القياس لا الحصر .كتابات عبد الرحمن منيف و وحنا مينا وغالب هلسا. ولا يشذ المغرب عن هذه اللازمة المشؤومة .

وتزخر الكتابات المغربية بدورها بهذا الفائض .وهنا لابد للإشارة الى نماذج ك كان وأخواتها لعبدالقادر الشاوي .وتحت ظل لالة شافية لإدريس بسيف الركاب ومدافن اكدز لمحمد الرحوي وفاطنة لبيه وعبد اللطيف اللعبي واللائحة تطول بنا. وللإشارة ان هذا الابداع التراجيدي ورد في المغرب بشقيه العربي والفرنسي. وكتب معتقلون عسكريون عانوا من ويلات الاعتقال كأحمد المرزوقي والرايس.

وهذه النماذج تتقاطع فيما بينها حيث يسرد صاحب البوح غالبا الحياة قبل الجحيم ثم والاختطاف والمحاكمة والمعتقل والعلاقات بين المعتقلين ومحنة العائلات وتضامنهن وخاصة الأمهات والزوجات .ولابد هناك من تساؤل لماذا كتبت الحركة الماركسية اللينينية المغربية والعسكريون مذكراتهم الجحيمية. ولم تكتب الحركة الاتحادية والطيف المحسوب على الإسلام السياسي.

وهناك ملاحظة اخرى وهي إبداعات معتقلين سياسيين وردت كرسوم وكان لها صيت عرفت بالقضية كرسومات الشاوي ومريد وعبداللطيف الدرقاوي....

اصدارات:

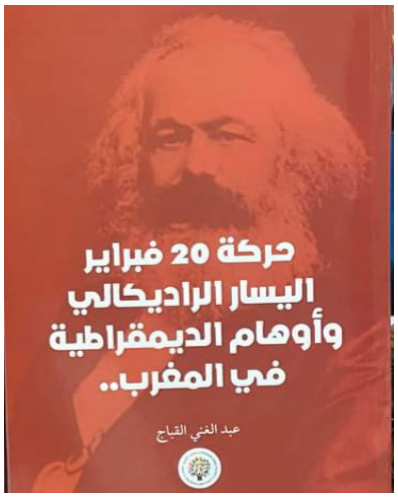

حركة 20 فبراير، اليسار الراديكالي وأوهام الديمقراطية في المغرب

صدر للرفيق عبدالغني القباج. كتاب قيم تحت عنوان (حركة 20 فبراير اليسار الراديكالي وأوهام الديمقراطية في المغرب)351 صفحة حجم كبير. يرصد من خلاله حركة 20 فبراير كما ينتقد دستور2011 ويحلل الدولة في المغرب سواء على المستوى التاريخي كمخزن وفي بعدها الاقتصادي وصناعته للنخب وادماجها في منظومته. ويقف على اهم مصادر الثروة وبؤس ا لفئات الهشة المفقرة.

اصدارات:

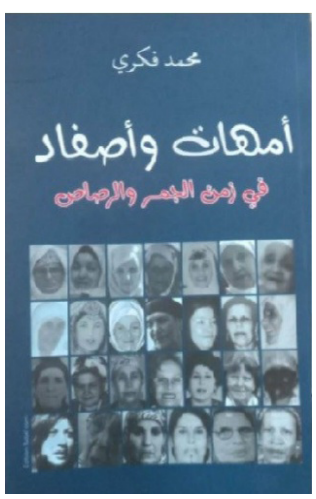

«أمهات و أصفاد»

حين تقرأ كتاب «محمد فكريّ» ،الصادر مؤخرا: «أمهات و أصفاد» (2023)، لا تملك إلا أن تقول معدلا المقولة: «إن وراء كل عظيم امرأة»، فتقول حينئذ: إن المرأة هي: وراء المناضلين، وأمامهم، وتحايثهم جنبا إلى جنب دونما أدنى تردد، بل هي تلك الشمعة التي تحترق حتى آخر ذبالة لتضيء الدروب و الدهاليز، ومن ثمة تقهر الأقبية والسراديب. إنه كتاب يفعّل ثقافة الاعتراف التي تكاد تكون مغيّبة، على الرغم من ثنائيتها (ذاكرة النضال، ذاكرة المرأة)، فمرحى بهذا المولود الذي نأمل أن يتعدد أشقاؤه.

سنوات الرصاص وما رافقها من جرائم سياسية واقتصادية وثقافية ليست، كما قد يظن البعض، وراءنا، بل هي، ربما، أمامنا

نظرا للوعكة الصحية التي أصيب بها الرفيق عبد الله الحريف ضيف العدد 539 من الجريدة وتعذر إجابته على الأسئلة التي وجهناها له في موضوع ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وكان الرفيق عبد الله الحريف احد ضحاياها إذ أمضى أكثر من 17 سنة من الاعتقال السياسي بما فيه عدة شهور من الاختطاف والتعذيب في المعتقل السيئ الذكر درب مولاي الشريف حيث استشهد الرفيقين عبد اللطيف زروال وتهاني امين. ندرج هنا في ركن ضيف العدد إفادة الرفيق عبد الله الحريف تتعلق برايه في موضوع الانتهاكات الجسيمة والنضال من اجل الحقيقة كاملة في موضوع المختطفين مجهولي المصير والذين فشلت هيأة الإنصاف والمصالحة في مساعدة النظام الدموي على التغطية والإفلات من المساءلة.

وهذا هو نص إفادة الرفيق عبد الله الحريف الذي نتمنى له الشفاء العاجل.

■ الحقيقة كاملة ومحاكمة الجناة في ملفات الشهداء والمختطفين جزء من نضال شعبنا من أجل التغيير الحقيقي

■ إن مقاربة الموضوع المطروح يتطلب أولا تحديد ما نعنيه بالتغيير الحقيقي وثانيا تحليل دور النضال من أجل الكشف عن الحقيقة كاملة ومحاكمة الجناة في ملفات الشهداء والمختطفين في النضال من أجل التغيير الحقيقي.

■ ماذا نعني بالتغيير الحقيقي في بلادنا؟

● إن التغيير الحقيقي في بلادنا هو إنجاز مهام المرحلة الحالية من نضال شعبنا التي تتمثل في التحرر الوطني من هيمنة الامبريالية وعميلتها الكتلة الطبقة السائدة المشكلة من ملاكي الأراضي الكبار والبرجوازية الكبرى التبعية والريعية ونظامها السياسي: المخزن. فلا ديمقراطية بالنسبة للطبقات الشعبية ولا تنمية في مصلحتها في ظل هذه الهيمنة. وهذا التغيير الذي يخدم مصالح الطبقات الشعبية من عمال وفلاحين وكادحي الأحياء الشعبية والبرجوازية الصغرى وجزء من البرجوازية المتوسطة يرتكز إلى بناء نظام ديمقراطي يجسد سلطة الطبقات الشعبية، وذلك على انقاض «الديمقراطية» المخزنية، «الديمقراطية» التي تجسد دكتاتورية الكتلة الطبقية السائدة. وفي المغرب ف«الديمقراطية»هي ديمقراطية بين مكونات الكتلة الطبقية السائدة ودكتاتورية على الطبقات المسودة قد تمارس، بشكل ناعم كاستبداد أو عنيف أو حتى دموي كما تمثل، خصوصا في ما يسمى سنوات الرصاص، في القمع الدموي للانتفاضات الشعبية في الريف(59-1958) والدار البيضاء في 1965 و1981 والشمال ومراكش في 1984 وفاس وطنجة في 1990 وحركة 3 مارس 1973 وخلف آلاف من الشهداء والمختطفين.

إن إنجاز مهام مرحلة التحرر الوطني والبناء الديمقراطي يتطلب بناء جبهة الطبقات الشعبية وقيادتها من طرف الحزب المستقل للطبقة العاملة.

لذلك أعلن النهج الديمقراطي في مؤتمره الوطني الخامس المنعقد في 22 و23 و24 يوليو 2022عن عزمه تحمل المسئولية التاريخية لبناء هذا الحزب ووضع أسسه النظرية والسياسية والتنظيمية التي ستغتني من خلال انخراطه في نضال الطبقة العاملة وعموم الكادحين وسعيه الحثيث إلى نشر الوعي الطبقي، وخصوصا الماركسية-اللينينية، وسطهم واستقطاب طلائعهم. إن تبوأ هذا الحزب قيادة جبهة الطبقات الشعبية ليس معطى مسبق، بل إنه مرتبط بقدرته على التجذر وسط الطبقة العاملة من خلال استقطاب طلائعها الذين يلتف حولهم أغلب المناضلين العمال والمناضلات العاملات وقدرته، في لحظة معينة، على بلورة الشعار والأشكال النضالية والأساليب التنظيميةالكفيلة بتوحيد قوى الشعب وتوجيهها نحو تحقيق لأهداف المرحلة: التحرر الوطني والبناء الديمقراطي.

إن بناء جبهة الطبقات الشعبية ذات طابع استراتيجي قد يطول وقد يتطلب بناء جبهات تكتيكية واسعة تركز على العدو الاكثر شراسة والذي يقف سدا منيعا أمام أي تقدم في مسار التحرر والديمقراطية. وهذا العدو، الآن، هو المخزن، وعلى رأسه نواته الصلبة المافيا المخزنية التي تتشكل من كبار المسئولين الأمنيين والعسكريين والقضائيين والإداريين والسياسيين والدينيين وعدد من رجال الأعمال والإعلام وكبار مقاولي «المجتمع المدني» الرسمي وبعض كبار المسئولين النقابيين وغيرهم... ممن لهم نفوذ وسلطة أو قرب منها.

■ لماذا يمثل النضال من أجل الحقيقة كاملة ومحاكمة الجناة في ملفات الشهداء والمختطفين جزء من نضال شعبنا من أجل التغيير الحقيقي؟

● إن النضال من أجل الحقيقة كاملة ومحاكمة الجناة في ملفات الشهداء والمختطفين يكتسي أهمية خاصة في فضح المافيا المخزنية المسئولة، بشكل مباشر من خلال مواقعها في الاجهزة القمعية العسكرية والأمنية والقضائية، أو بشكل غير مباشر عبر مواقعها في مختلف المؤسسات السياسيةالمخزنية(البرلمان والحكومة ومختلف المجالس...) التي قررت أو نفذت أو زكت أو سكتت عن هذه الجرائم الشنيعة المقترفة في حق مناضلي ومناضلات شعبنا.إن هذا النضال يكشف جوهر النظام المخزني كنظام دكتاتوري ويسفه مزاعمه «الديمقراطية». وبذلك يقدم هذا النضال خدمة جليلة للنضال العام للقضاء على هذا النظام المخزني الذي يتراكم الحقد الشعبي ضده. كما أنهذا النضال يساهم في توفير شروط بناء جبهة شعبية واسعة ضده على طريق التحرر من هيمنة الكتلة الطبقية السائدة وسيدتها الامبريالية. لهذه الأسباب، عارض النظام،بل واجه بشدة، بالتسويف تارة أو الرفض المطلق تارة أخرى، مطلب الكشف عن الحقيقة في ملفات الشهداء والمختطفين، لأن ذلك من شأنه أن يفتح الباب أمام محاكمة المسئولين عن هذه الجرائم ضد الإنسانية وهي، في الحقيقة، محاكمة النظام المخزني من خلال محاكمة المافيا المخزنية.

ويكتسب هذا النضال راهنية و ملحاحية خاصتين في الفترة الحالية من الصراع الطبقي في بلادنا حيث تتحول «الديمقراطية» المخزنية، بسرعة، من دكتاتورية ناعمة إلى تغول بوليسي وقد تكشف عن وجهها الدكتاتوري البشع كما وقع سابقا مع اشتداد وتيرة الصراع الطبقي وعجز النظام عن تلبية أبسط المطالب الشعبية.الشيء الذي يؤشر على أن ما يسمى سنوات الرصاص وما رافقها من جرائم سياسية واقتصادية وثقافية ليست، كما قد يضن البعض، وراءنا، بل هي، ربما، أمامنا، خاصة إذا لم تأخذ القوى الحية العبرة وقبلت بأنصاف الحلول وبالتوافقات العرجاء وإذا لم تتوحد حول برنامج للتخلص من المخزن وتتجاوز الاشتراطات والإقصاء والتناقضات الثانوية. لذلك فإن النضال من أجل الحقيقة كاملة ومحاكمة الجناة في ملفات الشهداء والمختطفين يدق ناقوس الخطر ويذكرنا أن المراهنة على إصلاح المخزن مراهنة خاسرة ونشر للأوهام والانتظارية وأنه يشكل بالتالي عرقلة أمام تطور وتجذر الوعي والنضال الشعبيينالذين يمثلان الضمانة الصلبة للتغيير الحقيقي.

قانون اللجوء والهجرة الجديد في فرنسا
توجه متطرف في قضية الهجرة

محمد شاعـــر

بالفعل يمثل القانون الجديد للجوء والهجرة الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي يوم التاسع عشر من دجنبر الماضي توجها متطرفا في قضية اللجوء والهجرة بل يعتبر في العديد من مقتضياته مسا بحقوق الإنسان. ولا شك أنه يتماهى في ذلك مع قوانين أوربية أخرى ومع مقتضيات الميثاق الذي يستعد الاتحاد الأوربي التصديق عليه، ويهدف إلى مراقبة معززة لعمليات وفود المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي وإقامة مراكز مغلقة قرب الحدود لإعادة الذين ترفض طلباتهم للجوء بسرعة أكبر، فضلا عن آلية تضامنية إلزامية بين البلدان الأعضاء لمساعدة الدول التي تواجه ضغوطا كبيرة.

مما يعني أن الاتحاد الأوربي يسير نحو ترضية اليمين المتطرف في أوربا وخاصة الحكومة اليمينية المتطرفة في إيطاليا بزعامة جيورجينا ميلوني .

وبالعودة إلى القانون الفرنسي، الذي يمثل القانون العشرين خلال أربعين سنة ، تؤشر مقتضياته على ضرب في العمق للحقوق والحريات الأساسية. فعلى مستوى حق اللجوء ، ووإن كان سرع إجراءات النظر في طلباته ،فإنه شدد شروط القبول والإقامة . إنه قانون كما اشارت إلى ذلك منظمة HUMAN RIGHT WATCH « يهدف إلى تفكيك الأسر وإضعاف حقوق طالبي اللجوء للإجابة على إشكاليات أمنية داخلية». وتضرب شروطه الحقوق المكتسبة للمهاجرين في جميع اصنافهم ومنهم المولودين في فرنسا. وتتمثل أهم المقتضيات التي تسير في هذا الاتجاه، إعطاء البرلمان حق تحديدعدد الأجانب المسموح لهم الإقامة بشكل دائم خلال الثلاث سنوات المقبلة بالنسبة لكل شكل من أشكال الإقامة باستثناء طالبي اللجوء .» ويعتبر هذا الإجراء حسب البعض غير دستوري، و يعني أيضا أن قبول اللاجئين لا يتحدد بوضعيتهم بقدر ما يتحدد بمزاجية المشرع الفرنسي في ظرف ما وفي نفس الوقت إضعاف حقوق الطعن أو المراجعة لطالبي اللجوء. وأكثر من هذا يجرد القانون حاملي الجنسية المزدوجة، من الجنسية الفرنسية، بالنسبة للمحكومين في قضايا القتل العمد في حق أفراد من السلطات العمومية، و في حالة الحكم على شخص أجنبي بارتكاب جريمة يصبح من المستحيل تمتيعه بالجنسية الفرنسية . وتمتد إجراءات القانون إلى الترحيل لتشمل المحكوم عليهم بعشر سنوات سجنًا أو أكثر في قضايا إجرامية.

وبخصوص تسوية أوضاع المهاجرين الذين لا يتوفرون على أوراق الإقامة تعامل القانون بشكل تمييزي يدل على التعامل النفعي للحكومة الفرنسية مع قضية الهجرة، حيث تتم هذه التسوية بتمتيع العاملين منهم فقط في الأنشطة ذات الخصاص الكبير من اليد العاملة (LES METIERS EN TENSION)

ببطاقة إقامة لمدة سنة حسب الحالات مع شرط الإقامة قبل ذلك في فرنسا مدة ثلاث سنوات وممارسة نشاط مأجور 12 شهرا خلال السنتين الأخيرتين .

وألغى القانون حق التمتع بالجنسية على أساس حق مسقط الرأس le droit du sol للمولودين على الأرض الفرنسية من أباء أجانب إلى حين بلوغهم ما بين ست عشرة سنة وثماني عشرة سنة . وستكون مقتضيات أخرى سببا في حالات للتفكك العائلي ، التي لن تكون وبالا فقط على المعنيين بالأمر بل على المجتمع الفرنسي أيضا. لقد شدد القانون شروط التجمع العائلي ، بل إن بعضها قد يستحيل توفره عند طالبي هذا التجمع ،وذلك بإقرار شرط الإقامة 24 شهرا في فرنسا للمطالبة بها عوض 18 شهرا، وضرورة التوفر على موارد منتظمة وكافية وعلى تأمين صحي يضمن تغطية صحية لجميع أفراد العائلة وأن يكون سن الزوج 21سنة عوض 18 سنة في القانون السابق . واشترط على أفراد العائلة الذين يريدون الالتحاق بقريب لهم في فرنسا إثبات إتقانهم لمستوى معين للغة الفرنسية مشهود عليه بامتحان. ويستشف من مقتضيات القانون العمل على المس بالحماية الاجتماعية للمهاجرين ، حيث يميز القانون الجديد بين الأجانب حسب وضعيتهم المهنية كنشيطين أو غير نشيطين. فبالنسبة للتعويضات العائلية والحق الشخصي في السكن او التعويض الشخصي عن فقدان الاستقلالية APA حدد القانون للاستفادة منها مدة خمس سنوات للأشخاص دون شغل ومدة ثلاثة أشهر للمشتغلين ، مما يعني أن فئة من المهاجرين ستعيش مدة خمس سنوات محرومة من أية حماية اجتماعية . كما ألغى أي دعم صحي للمهاجرين الذين لا يتوفرون على أية بطاقة أو تصريح للإقامة. ولم يفلت القانون الطلبة من شروطه المجحفة إذ فرض على الطلبة الأجانب ضرورة وضع ضمان مالي لتحمل تكاليف إبعاد محتمل، وهو إجراء تمييزي يمس طلبة دون أخرين وقد يحرم طلبة متفوقين من حقهم في اختيار البلد والتعليم الذي يريدونه.

إن قانون اللجوء والهجرة هذا يمثل حلقة أخرى في توجه متطرف ونيو ليبرالي أكده التشكيل الحكومي الجديد الذي ينزع العديد من وزرائه في اتجاه اليمين المتطرف لحسابات انتخابية مقبلة.

من وحي الاحداث

الأحزاب السياسية المخزنية كانت حاضنة للفساد ولا زالت

التيتي **الحبيب**

انفجرت فضيحة الاتجار في المخدرات والتي يتابع فيها العديد من الشخصيات الكبيرة تنتمي لعالم الرياضة والسياسة وهي الفضيحة التي تحمل عنوانا مثيرا «اسكوبار الصحراء».

بات الملف يتدحرج مثل كرة الثلج والأسماء تتداول والفضيحة تنتشر مثل النار في الهشيم. وقد اعتبرت بعض الأوساط الصحفية أن تسريب بعض معطيات التحقيقات الأولية بمثابة إعطاء الضوء الأخضر لتناول الموضوع بأسلوب الإثارة وعرضه على الرأي العام. لكن اتضح بان الموضوع بدأ يخرج عن السيطرة وقد يطال الجميع. ولذلك سارعت السلطات المعنية بإصدار بلاغ يحذر من الاستمرار في ترويج أخبار الملف، وأن التحقيق سيطال كل من ساهم في الحملة المشار إليها أعلاه.

يهمنا القول، بأن الملف المثار اليوم ليس إلا حلقة من مسلسل طويل عرفته الساحة المغربية، وستتواصل حلقاته وبدون انقطاع، ولذلك أسباب سياسية واجتماعية هي المسؤولة على هذه الأمراض الاجتماعية. لكن يهمنا أيضا الإشارة إلى منحى بات يتأكد سنة بعد سنة، وهو تورط الأحزاب السياسية المخزنية التقليدية والأحزاب المخزنة أي تلك الملتحقة مؤخرا بالنخب المخزنية، ونعني بها الأعيان الفاسدون الملتحقون بالاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية وحزب الاستقلال.

إن هذه الأحزاب المخزنة، اختارت المشاركة في المؤسسات الرسمية عبر التحاق شناقة وسماسرة الانتخابات، هؤلاء المدربون على شراء الأصوات وتوظيف الأموال الوسخة في الحصول على المقاعد في البرلمان أو المجالس القروية. إن هذه النخب باتت تشكل فرقا متخصصة في تبييض الأموال عبر المشاركة في العمليات السياسية.

لقد باتت المشاركة في الانتخابات وفي اللعبة السياسية عملية تسمح بإدماج الأحزاب في المنظومة الرسمية السائدة، وبذلك تمت عملية تحويل هذه الأحزاب من أحزاب معارضة تقدمية إلى قوى سياسية تعتمد محترفي السياسة السياسوية، تمكن الأحزاب التي تشتري خدماتها إلى أحزاب تطمح للمشاركة في تسيير الشأن العام وتحصيل المنافع المادية والمعنوية للقيادات والنخب الملتفة حولها. هكذا أفرغت هذه الأحزاب من محتواها النضالي، وفرطت في رصيدها التاريخي، وتحولت إلى كومبارس يؤثث الجوقة الرجعية والطيعة في خدمة مصالح الكتلة الطبقية السائدة.

إن فضيحة الملفات المعروضة أمام القضاء، تبين أن عملية الفرز السياسي داخل هذه القوى السياسية، تتقدم بشكل هام وان تساقط الأقنعة متواصل، وأن فتح طريق التغيير الثوري متواصل، وهذا أمر مفيد لتعمق الوعي الطبقي والشعبي ببلادنا، مما يجعلنا نرى في طي هذا الفساد المعمم بوادر وبارقة الأمل لميلاد غد مشرق أمام شعبنا.